وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق

عنوان البحث:

دور الاتحاد الأوروبي في تطوير التجارة الإلكترونية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال

من إعداد الطالبين:

*** برادع عبد الله**

*** محور محمد**

تحت إشراف الدكتور:

*** عمروش أحسن**

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة
د/ سعيدي مصطفى	رئيسا
د/ عمروش احسن	مشرفا
د/ فلاح حميد	ممتحنا

سنة الدراسية: 2020/2019

إهـــداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير.

فلقد كان له الفضل الأوّل في بلوغي التعليم العالي.

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا.

(أمي الغالية).

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

أُهدي إليكم بحثي هذا.

عبد الله

إهـــداء

رسالة أبعثها مليئة بالحبّ، والتّقدير، والاحترام،

ولو أنّني أوتيت كلّ بلاغة، وأفنيت بحر النّطق في النّظم والنّثر،

لما كنت بعد القول إلا مقصّراً، ومعترفاً بالعجز عن واجب الشّكر.

فشكري الأول لله سبحانه وتعالى ان وفقني لإنجاز هذا العمل

وشكري في هذه الدنيا للوالدين العزيزين ادماهما الله لي

ووفقني لطاعتهما وبرهما.

اشكر أساتذتي الكرام الذين سهروا على سيرورة المسار

الدراسي وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف.

محمد

شكر وعرفان

رسالة أبعثها مليئة بالحبّ، والتّقدير، والاحترام،

ولو أنّني أوتيت كلّ بلاغة، وأفنيت بحر النّطق في النّظم والنّثر،

لما كنت بعد القول إلا مقصّراً، ومعترفاً بالعجز عن واجب الشّكر.

فشكري الأول لله سبحانه وتعالى ان وفقني لإنجاز هذا العمل

وشكري في هذه الدنيا للوالدين العزيزين ادامهما الله لي

ووفقني لطاعتهما وبرهما.

اشكر أساتذتي الكرام الذين سهروا على سيرورة المسار

الدراسي وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور المشرف.

مـــقـدمـــة

لقد ساهمت الثورة العلمية في بمجال التقنيات الحديثة إلى إحداث مفاهيم جديدة لم تكن معروفة سابقا كظهور مجتمع المعلومات، اقتصاد المعرفة، والتجارة الإلكترونية هي الأخرى أحد إفرازات هذه الثورة التقنية . فلا شك أن ظهور الانترنت وامتداد استعمالاتها إلى المجال التجاري، قد أدت إلى حدوث تغيرات جوهرية في بيئة الاعمال التجارية .

لقد صبحت التجارة الإلكترونية من بين القطاعات الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي ويتوقع أن يتعاظم دورها في المستقبل القريب نظرا لتأثيرها الفعال على الأسواق وأداء المؤسسات وقدراتها التنافسي، وقد أيقنت الدول الأوروبية اهمية التجارة الإلكترونية باعتبارها مجالات خصبا وعاملا مؤثرا في نمو اقتصاداتها فقد غدت هاته الأخيرة وسيلة هامة في زيادة المقدرة التنافسية في تسويق و توفير المعلومات و الخدمات الفورية للمتعاملين ، و لمواكبة هذه التطورات بدأت أغلبية الدول في العالم المنتجات بتهيئة اقتصادها و بيئتها و مؤسساتها للتحول إلى الاقتصادي الرقمي المبني على الأنترنت و التجارة الإلكترونية .

الإشكالية :

إن سيادة النظام الاقتصادي الجديد القائم على العولمة وتحرير حارة السلع والخدمات وتزامنا مع ظهور ثورة المعلومات وتطور الاتصالات برزت وتنامت التجارة الإلكترونية بصورة ملحوظة وبشكل متزايد خاصة مع اتساع استخدام الانترنت التي تعتبر الدعامة الأساسية للبنية التحتية للتجارة الإلكترونية والتي أصبحت تعتبر من أهم الأدوات التسويقية التي تحقق العديد من المزايا والفرص وأصبحت من المحاور الرئيسية لإتمام صفقات التجارة الإلكترونية من خلال عرض مختلف أنواع السلع والخدمات والمفاوضات حول جودتها أسعارها .

لقد اكتسبت التجارة الإلكترونية أهمية بالغة وقد بدأت بفرض وجودها على جميع الاقتصاديات أصحاب الأعمال في أوروبا فقد بلغت حدودا عالية في انتشارها لدى الدول الأوروبية باعتبارها أسلوب حديث للتجارة الإلكترونية .

ولذلك مما سبق يتبادر إلى أذهاننا الإشكالية التالية :

ما مدى استخدام التجارة الإلكترونية في الإتحاد الأوروبي؟

ومن خلال الإشكالية السابقة يمكن صياغة الاسئلة الفرعية التالية :

ما هي التجارة الإلكترونية وما مختلف أنواعها؟

ما مدى تطور التجارة الإلكترونية في الأوروبي؟

الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات كالاني :

تعتبر الانترنت اهم وسائل تبادل السلع والخدمات في التجارة الإلكترونية.

أهمية الدراسة :

يستند البحث أهميته باعتبار التجارة الإلكترونية من المواضيع الجديدة والهامة التي فتحت أبوابها واسعة أمام الأفراد والمنشاة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة كمجال جيد للاستثمار ناهيك عن تزايد سرعة المعاملات المالية عبر الانترنت سواء بين الأفراد أو المنظمات والتي يكون لها حتما أثر على الاقتصاد ككل. لذلك فإن مواكبة المستجدات الاقتصادية الحديثة والاندماج في الاقتصاد العالمي والانفتاح أمام الأسواق العالمية لهو تحدي كبير يتطلب تطوير الطاقات الإنتاجية والإلمام الكافي بتقنيات التجارة الإلكترونية التي صبحت تفرض وجودها كل يوم أكثر من الأخر .

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا إلى ما يلي :

1-إلقاء الضوء على التجارة الإلكترونية باعتبارها من المفاهيم الجديدة في العالم الاقتصادي .

2- معرفة واقع استخدام الاقتصادي الأوروبي للتجارة الإلكترونية و ما هي الخطط التي يتبناها الإتحاد الأوروبي لاعتماد .

مبررات اختيار الموضوع :

أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع .

- ميول شخصي لاكتشاف أكثر لهذا المحال .
- الرغبة في معرفة المكانة التي توليها الجزائر للتجارة الإلكترونية و أهم السبل و المشاريع لتطويرها .
- إثراء المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملة .

المنهجية:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وهذا بالتطرق إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع من أجل الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر البحث والتحليلي لنتائج الدراسات وترجمتها وقد اعتمدنا في هذا جمع المعطيات الكمية البيانات واستعراض الجداول والأرقام المتعلقة بالموضوع قصد الدراسة. معتمدين في ذلك على مجموعة من أدوات الدراسة المتمثلة في البحث المكتبي القائم على الاستعانة بالمراجع المتنوعة كالكتب والمحلات الاقتصادية والبحوث الأكاديمية والتقارير المنشورة من المنظمات كالاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة التجارة العالمية، منظمة الامم المتحدة للتجارة التنمية، سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية الجزائرية كما تم اعتماد اسلوب المقابلة الشخصية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة للإجابة على التساؤلات مباشرة من أصحاب الميدان ،كما اللجوء إلى مواقع الإنترنيت للحصول على المعلومات والمعطيات الرقمية ذات الصلة بالموضوع وذلك من أجل إعطاء هذا الموضوع صبغة تتماشى مع المستجدات الراهنة.

الدراسات السابقة :

في الاتي بعض الدراسات في الموضوع :

تطبيقاته في بمجال التسويق، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ختي إبراهيم، دور الانترنت و جامعة الجزائر، سنة 2003، وتندرج هدف هذا البحث في معرفة تأثير الأنترنت على وظيفة التسويق في المؤسسة ومعرفة طبيعة التجارة الإلكترونية و ما يمكن أن تخققه كقيمة مضافة مت خلال تطبيقها و الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة في عملية المبادلات التجارية ، و قد خلصت هذه الدراسة ؟أن الوضع الذي تعيشه الجزائر و طبيعة السوق الإفتراضية يدعوان إلى إنشاء تجارة إلكترونية قائمة على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة مع ضرورة تكامل جميع القطاعات كقطاع المؤسسات المالية و الاتصالات .

فادي سنكي، التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجيستر ،2008، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا هدف هذه الدراسة إعطاء مفهوم للتجارة الإلكترونية من خلال التعرض لخصائصها و أقسامها و التعرف على انظمة السداد والدفع المستخدمة في ظل التجارة الإلكترونية و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من بينها ان الشركات العربية عموما لا تدرك المزايا التي يمكن الاستفادة منها في ما إذا استخدمت التجارة الإلكترونية في انشطة هذه المؤسسات و هذا راجع حسب نتيجة الدراسة إلى ضعف المؤهلات العلمية و الخبرات و نقص الإطارات البشرية إضافة إلى عدم وجود بيئة قانونية و تشريعية في التعامل التجاري و الضريبي في التجارة الإلكترونية .

معراج الهواري، احمد مجدل، اثر الانترنت في تفعيل التسويق المباشر بين منظمات الأعمال دراسة استطلاعية على عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العري وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن،25-24 أفريل 2013, فد أبرزت الدراسة ان للأنترنت اثار إيجابية ملموسة من قبل منظمات الأعمال فيما يتعلق بممارساتها للتسويق المباشر فيما بينها فيما يتعلق في الاتصال و السرعة و السهولة و متابعة الأحداث المحلية و العالمية. كما ابرزت الدراسة معوقات تعوق استخدام التسويق المباشر بين المنظمات وهي في مجملها قانونية وفنية .

علام رشيد ،عوائق تطور التجارة في الوطن العري، رسالة ماجيستر في إدارة الأعمال، فرع تجارة إلكترونية الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، بريطانيا،2010 و يهدف البحث إلى معرفة عوائق التجارة الإلكترونية في الدول العربية و الإسلامية و أهم التحديات التي تواجها هاته الدول من اجل تطبيق هذه التجارة و قد خلصت هذه الدراسة ان الدول العربية والإسلامية تواجه تحديات مهمة في استخدام التجارة الإلكترونية، ومن بين هذه التحديات عدم توفر البنى التحتية اللازمة لقيام التجارة الإلكترونية، ضعف الثقافة والوعي التقفي والالكتروني بين عامة أف ا رد المجتمع، قصور الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة في بمجال تطبيقات التجارة الإلكترونية، ضعف إمكانية وقد ا رت المؤسسات التجارية في الدول الإسلامية للتحول إلى الأنماط الإلكترونية، ضعف الدور الحكومي الرسمي لتهيئة قطاعات المجتمع للدخول في عصر تقنية المعلومات.

صعوبات الدراسة :

- حجم التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي او العري .
- تضارب البيانات و صعوبة حديد.
- قلة المصادر والمراجع فيما يخص موضوع التجارة الإلكترونية في اروبا.
- نقص الإحصائيات و المعطيات حول موضوع الدراسة.

البعد المكاني والزماني :

بالنسبة للدراسة النظرية لم نتقيد بمكان بمحدد وقد حاولنا جمع أكبر كم من المعطيات حول العالم وأوروبا وهذا طيلة فترة الحجر الصحي في جائحة كرونا 2019.

الفصل الأول

الإتحاد الأوروبي النشأة والتوسع

تمهيد الفصل:

الاتحاد الأوروبي عبارة عن اتحاد فوق وطني، وقد وصل إلى الحالة التي آل عليها مما يعني أن الدول الأعضاء تتنازل عن بعض حقوقها السيادية للاتحاد الأوروبي ومؤسساته وبالتالي تبدي الدول الأعضاء قدرا كبيرا من الثقة في الاتحاد الأوروبي، وهي في نظر العديد من المجالات السياسية بأنه من الأكثر فائدة لجميع الدول المعنية لاتخاذ القرارات والإجراءات بطريقة تضع مصالح الاتحاد بأكمله.

وتعد المعاهدات بمثابة تعليمات التشغيل بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث تعطيه الشخصية الاعتبارية مما يعني أن الاتحاد الأوروبي يستطيع العمل بذاته وليس فقط مجموعة من الدول الأعضاء، وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: قيام الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف الاتحاد الأوروبي

المبحث الثالث: آليات صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: قيام الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي

شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر تعثر خطى الدول الأوروبية لإقامة سوق مشتركة واتحاد اقتصادي، إذ أثرت العديد من المشاكل مع تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي المصحوب بالبطالة المرتفعة على الدول الأعضاء، و التي تحولت إلى اتباع سياسات حالت دون حدوث أي تقدم أكثر نحو الوحدة، وبحلول منتصف الثمانينات بات فعليا إصابة السوق المشتركة بالجمود مع إمكانية الانهمار في حالما لم تلغى الحواجز المتبقية على التجارة وانتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء[1]، وبعد ثبوت فقدان السوق المشتركة للقدرة التنافسية الدولية كان لزاما تحرك الدول ال[2] الأعضاء إلى التفكير في تبني رؤية مشتركة بتمثل مضمونها في ضرورة إقامة سوق أوروبية مشتركة موحدة لأصل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي داخل الاقتصادي الأوروبي و النهوض بقدرته التنافسية في مواجهة باقي دول العالم[3].

وبتاريخ جوان 1985 قامت المفوضية الأوروبية بإعداد برنامج متكامل يستهدف خلق السوق الموحدة والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبة والتقنية قبل عام 1992، وربط إقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للسوق وذلك في إطار ما أصطلح عليه الكتاب الأبيض[4] [5]، في 2،3 ديسمبر 1985 وافق المجلس الاوروبي على

---

[1] كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 185- 186.

[2] تتكون مجموعة الدول الأوروبية التي أعلنت اتحادها عام 1985 من 12 دولة وهي، ألمانيا الغربية، فرنسا، إنجلترا، إيرلندا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا واليونان، (أنظر، محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، الدار الجامعية، القاهرة، 1999، ص 321.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصادات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 76.

[4] هو برنامج شامل يسعى لخلق إطار اقتصادي موحد، والبحث في العوائق الحائلة دون قيام سوق موحدة وقد أشار هذا الكتاب إلى 03 أنواع من القيود وهي، القيود المادية، الفنية المالية، ويستدعي إلغاء هذه القيود تنفيذ إجراءات حددها هذا الكتاب ب 300 إجراء تم تخفيضها إلى 282 إجراء (انظر، كامل بكري، مرجع سابق، ص 186).

[5] صلاح الدبن حسن السيسي، مرجع سابق، ص 16.

اصلاح اتفاقيات الكتاب الأبيض المجموعة الأوروبية بالبدء في إلغاء مراقبة الأشخاص على داخل المجموعة الأوروبية إلغاء طرديا[1].

وفي 1 جانفي 1986 تم توقيع الوثيقة الأوروبية للوحدة في لاهاي والتي تشكل أول تعديل الاتفاقية روما والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من أول جويلية 1987 حيث منحت هذه الأخيرة المجموعة الأوروبية صلاحيات موسعة وأسلوبا فعالا لاتخاذ القرار، وبالتالي تحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية.

وبعد الشروع في العمل على إزالة العوائق التجارية المصطنعة لتسهيل انتقال البضائع والأموال والأشخاص والخدمات والعمل بحرية دون قيود في أي دولة من الدول الأعضاء، بدءا بإصدار جوازات السفر الأوروبية، أو كانت من الناحية القانونية، هذه المجموعة تعمل بصورة منفردة حينا إلى حين، فإنها تعتبر بمثابة منظمة واحدة يمكن مقارنتها بالمنظمات الدولية ولعل تأسسها إعلان عن ميلاد المجموعة الأوروبية، لكونها تتمتع بسلطات سيادية منفصلة عن سيادة الدول الأعضاء، وبهذا تكون المجموعة الأوروبية قد قدمت دعما لتوحيد أوروبا[2].

دائما في إطار الوحدة نجد أن الإتحاد النقدي في كونه ترتيب رسمي بين أعضاء الإتحاد الأوروبي إما لتثبيت أسعار صرفها المتبادلة أو استخدام عملة مشتركة، ضف إلى ذلك أنه عقب إنهيار النظام النقدي الدولي في 1971 اتفقت دول الإتحاد على المحافظة على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها ومنع التقلبات، حيث سمي هذا الترتيب بالثعبان الأوروبي داخل النفق، لأن عملات السوق كانت تعوم كمجموعة ضد العملات الخارجية مثل الدولار، لكن بحلول سنة 1978 انهار نظام الثعبان أين بدأ جهد جديد لتحقيق تعاون نقدي في عام

[1] عبد المطلب الاقتصادي العالمي الآليات– الخصائص – الأبعاد، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998، ص 104.

[2] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،329 – 2011، ص 32.

1979 مع إنشاء نظام النقد الأوروبي[1] ، وذلك لتحقيق الدول الأوروبية استقرارا في صرف عملاتها الوطنية، كما تم وضع وحدة النقد الأوروبي ECU[2] إذ يحتوي هذا النظام على ثلاث أجزاء مترابطة أولها التزام الأعضاء بمنح تحركات أكثر من 2.25% حول سعر التعادل الثنائية مع الدول الأخرى الأعضاء، ثانيها صندوق نقد أوروبي للتعاون النقدي الذي تخصص وحدات عملة أوروبية للبنوك المركزية للأعضاء في مقابل 20% من الحيازات الذهبية و الدولارية لتلك البنوك و ثالثهما تقديم تسهيلات ائتمانية للتمويل التعويضي لعجوزات ميزان المدفوعات للدول الأعضاء[3].

ولتوحيد أشمل وأدق تم في 12،11 فيفري 1988 م اتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات البنيوية والزراعية وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، والتقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية، وبتاريخ 27،26 فيفري 1989 ثم في 8،9 ديسمبر 1989 اتفق المجلس الأوروبي على خطوات، ملزمة بلا عودة عنها في إيجاد الوحدة الاقتصادية والنقدية لتحقيق تقدم نحو وحدة اقتصادية ومالية للسوق الأوروبية[4].

الفرع الأول: معاهدة ماستريخت

جاءت معاهدة كتعديل جوهري لمعاهدة روما والتي تم التوقيع عليها في اجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية بتاريخ 11 ديسمبر 1991[5] و خلالها تم الاتفاق على تحويل السوق المشتركة من مجموعة إقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة و بالتالي

---

[1] كامل بكري، مرجع سابق، ص 187.

[2] الإيكو سلسلة من الأوزان النسبية ECU وحدة حسابية عبارة عن لعملات دول الاتحاد عدا الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية بقيمة مساهمة كل عملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة، و يتم تحديد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبي (أنظر ،سمير صارم ، مرجع سابق، ص82).

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، ط 1، دار أسامة، الأردن، 2008، ص159-160.

[4] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق، ص 17.

[5] سالم نونغي النجفي وآخرون، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 165.

فإن معاهدة ماستريخت واتفاقيه الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء و حكومات المجموعة على تكثيف أواصر التعاون بين الشعوب المعنية، بل امتدت بنود الاتفاقية لتشمل الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية أولى السياسة الخارجية، و بذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية هذه التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية و النقدية، وبشأن الإتحاد السياسي، و بالتالي فإن تاريخ عقد هذه الاتفاقيات يعد منعطفا تاريخيا لعلاقات تعاون نما تدريجيا على مدى العقود الأربعة الماضي[1].

ويمكننا القول بأن اجتماع ماستريخت الاجتماع الذي نتجت عنه اتفاقيه الاتحاد الأوروبي والتي وقع عليها من قبل قادة الدول الأوروبية بتاريخ 7 فيفري 1992، وأصبحت سارية المفعول منذ 01 نوفمبر 1993، وذلك بعد الاستفتاء الشعبي عليها بعض الدول الأعضاء.[2]

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في:

1-المرحلة الأولى (1990-1994): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

2-المرحلة الثانية(1995-1998): وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة من قبل جميع الأعضاء و التخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، و تقسيم أداء اقتصادات الدول الأعضاء، و التأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق جملة من الشروط كأن لا يزيد معدل التضخم عن 1.5 % من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2 % بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الإتحاد من حيث معدلات التضخم، و أن تحرك أسعار الصرف

[1] سمير صارم، مرجع سابق، ص 165.

[2] محسن الندوي، مرجع سابق، ص 329

بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، و تطبيق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3 % من الناتج المحلي .الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60 % من هذا الناتج[1].

3-المرحلة الثالثة (1999-2002): وتهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي والذي يقوم برسم السياسة النقدية للسوق الأوروبية أو إصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليار إيكو وتبلغ حصة ألمانيا 25%.

ومن خلال هذه المراحل نلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يتأهب للدخول في استكمال مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، أو إقامة البنك المركزي الأوروبي والسعي إلى إصدار العملة الأوروبية الواحدة الموحدة[2].

وكون اتفاقية ماستريخت أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما فقد تضمنت في طياتها عدة مستجدات وهي:

1-إنهاء عملية تقسيم القارة الأوروبية و بنار أوروبا الجديدة.

2-انها وسعت اختصاصات المجموعة الأوروبية لتشمل التربية و الصحة وحماية المستهلك.... الخ.

3-السعي لتعزيز التعاون في حقل السياسة الاقتصادية و ذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي و ذلك على عدة مراحل تنتهي بإقامة البنك المركزي الأوروبي سنة 1999 لتتحكم في إصدار العملة الموحدة اليورو وحددت شروط الانضمام إلى هذه الوحدة.

4-الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى عن طريق خلق تنظيمي موحد[3].

5-المواطنة المشتركة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 124.

[2] كامل بكري، مرجع سابق، ص 189.

[3] هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر 2010 ، ص 59-60.

6-تنفيذ سياسات خارجية مشتركة و خلق اتحاد وثيق بين الأوروبيين.

7-السعي لإقامة اتحاد فيدرالي يضم 450 مليون نسمة وهم عدد سكان المجموعة مع التوسع الجديد الذي شهده الإتحاد يوم 1 ماي 2004.

8- التقرير الكامل لحركة السلع والخدمات أو إلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول الأعضاء[1].

إلى جانب هذا يجب الإشارة إلى نقطة جد مهمة وهي أنه حتى تكو ن معاهدة ماستريخت نافذة المفعول يتعين التصديق عليها بواسطة جميع الدول الأعضاء لكن في الوقت الذي كان من المتوقع أنه سيتم المصادقة عليها بدون صعوبة وتصبح نافذة المفعول مع بداية 1993 م ولكن حدثت هناك مشاكل حالت دون حدوث ذلك [2] ومن العوائق التي حصلت ما يلي:

- رفض شعب الدنمارك لمعاهدة ماستريخت التي تنظم إجراءات الوحدة السياسية والاقتصادية
- موافقة شعب فرنسا على المعاهدة إلا أنها أشبه بالرفض، حيث و افق عليها 50.5 % و رفضها% 49.5 من الشعب الفرنسي.
- الإذاعات الوطنية لدى بعض شعوب أوروبا الرافضة لذوبان بلادها في أوروبا الجديدة، و لكن رغم هذه النكسات إلا انه وقبيل مطلع عام 1994 م كانت قد حققت بعض الخطى الإيجابية في سبيل تنفيذ ماستريخت وهكذا شهد عام 1994 م قيام سوق أوروبية موحدة لتبدأ عصر أوروبا الموحدة أو ما يعرف باسم الإتحاد الأوروبي الذي يضم الاثني عشرة [3] وذلك حين وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكي، و سمحت بتنقل رعاياها دون الحاجة إلى تصاريح أو تأشيرات، و سمحت للمؤسسات المصرفية و الشركات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة، مرجع سابق، ص 78-79.

[2] كامل بكري، مرجع سابق، ص 189.

[3] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 155.

بأن تفتح فروعا لها في أي دولة من المجموعة من دون استخراج تصاريح لممارسة أعمالها، كما ألغت بعض الدول الحواجز الجمركية بينها و بين بقية دول المجموعة الأوروبية[1].

الفرع الثاني: معاهدة أمستردام 1997

رافق وضع اتفاقية ماستريخت جدول زمني للوحدة الاقتصادية والنقدة وسياسات تغطي القضايا الاجتماعية وحثت على بدء إجراءات تمكين دول أوروبا الشرقية من الانضمام للاتحاد الأوروبي لكن نجد الشخصيات الأكثر فدرالية في الحكومات رأت أن هذه المعاهدة لم تقطع شوطا كافيا لأنهم كانوا يريدون إضفاء مزيد من الفاعلية و الديمقراطية على الإتحاد في ظل الإصلاحات النقدية الجديدة الحاسمة، و التوقعات بمزيد من التوسع.

لذا تلا معاهدة ماستريخت عام 1992 مؤتمر حكومي دولي آخر تمخض عنه معاهدة أمستردام التي وقعت في تاريخ 2 نوفمبر 1997 و التي دخلت حيز التنفيذ في 1999 م[2].

حين تمثل هذه المعاهدة تحدثت اتفاقية ماستريخت للتحضير لتو سعة الإتحاد الأوروبي كي يضم كل من دول أوروبا الشرقية كما أنها عززت " الفصل الاجتماعي" [3]بالاتفاقية الذي تضمن قانونا حول التوظيف و التمييز[4].

كما نصت على إنشاء منطقة للأمن و الحماية و العدالة فيما تم فيها تسهيل حرية الحركة و الانتقال و تعزيز التعاون القضائي و الأمني و الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء.

– نصت على ضرورة التعاون المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.

– توسيع السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي من خلال المشاركة في اتخاذ القرار من المجلس.

---

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص 61.

[2] جون بيندر وسايمون أشروود ، مصدر سابق، ص 36

[3] و يتمحور هذا الفصل حول التوظيف إلى معاهدة الجماعة على نحو يعكس الشاغل بشأن البطالة التي استمرت خلال التسعينيات عند مستوى حوالي 10 % بجانب المخاوف من احتمال تفاقمها إذا كان البنك المركزي الأوروبي . (ليستبع سياسة تضييق نقدي (أنظر ، جون بيندر وسايمون أشروود، مصدر سابق، ص 35.

[4] محسن الندوي، مرجع سابق، ص 329

– نصت المعاهدة على توقيع بعض العقوبات في حالة حدوث أي مخالفة للمبادئ الأساسية للاتحاد وبخاصة في مجال احترام حقوق الإنسان.

– تقوية وتدعيم السياسة الاجتماعية للاتحاد[1].

ويمكن القول إن هذه المعاهدة الجديدة أتت بعدة قرارات نلخصها فيما يلي:

1– إخضاع أي قرار يرفع الرقابة على الحدود أو باتخاذ الإجراءات موحدة تتعلق بالهجرة واللجوء السياسي للاجتماع في السنوات الخمس القادمة.

2– توسيع دور الشرطة الأوروبية لمساعدة الشرطة الوطنية في مواجهة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية.

3– التزام الحكومات الأوروبية بالتنسيق لوضع خطط من أجل إيجاد فرص عمل جديدة و تمويل من موازنة الإتحاد بهذا الغرض.

4– عدم التمكن من دمج اتحاد أوروبا الغربية في الإتحاد الأوروبي و مع ذلك فالمعاهدة تتيح للإتحاد الطلب من هذه المنظمة بالتدخل للقيام بمهمات إنسانة، و مهمات لحفظ السلام و حل الأزمات

5– الإبقاء على تركيبة الإتحاد الأوروبي التي تضم (20) مفوضا واحد لكل دولة صغيرة و اثنان لكل دولة كبرى، مثل فرنسا او إيطاليا..... إلى حين توسيع الإتحاد[2].

ولم تتوقف جهود الأوروبيين عند حد معاهدة أمستردام حيث أرفقتها عدة معاهدات على رأسها معاهدة نيس الموقعة عام 2001 م و نصت على إصلاحات مؤسسة استباقا للتوسع إلى أوروبا الوسطى و الشرقية، و ذلك بإرساء إجراءات و أوزان تصويتية جديدة و المزيد من استخدام إجراءات التعاون المفرز، [3] ثم اعقبتها اتفاقية لشبونة و التي تعد أحدث معاهدة أوروبية وقعت في 13 ديسمبر 2007 م والتي كان من المقرر أن تدخل حيز النفاذ عام

[1] هشام صاغور : مرجع سابق، ص 62.

[2] صدام مرير الجميلي : مرجع سابق، ص 48.

[3] جون بيندر وسايمون أشروود : مصدر سابق، ص 168

2009 و قد جاءت هذه الأخيرة لدمج ركائز [1] الاتحاد وأنشأت شخصية قانونية جديدة للاتحاد الأوروبي و راجعت إجراءات اتخاذ القرار، و أنشأت منصبين جديدين هما: رئيس المجلس الأوروبي و الممثل السامي للشؤون الخارجية و السياسة الأمنة.[2]

المطلب الثاني: توسع الإتحاد الأوروبي

إن عملية التوسيع توفر لأوروبا فرصة لإنهاء التقسيم الاصطناعي للقارة الذي قسمها إلى قسمين على مدى العقود الماضية، إذ أن المسألة لا تقتصر على إلغاء القيود الجمركية بل تشمل ازدهار الاقتصاديات و الأعمال في وسط و شرق أوروبا على أساس قاعدة السوق و الثبات الاقتصادي كما أن، ذلك سيفتح المجال أمام أوروبا بأكملها من خلال إيجاد سوق محلية مؤلفة من 500 مليون نسمة[3]،و في عام 1958 و مع بدأ تطبيق بنود اتفاقية روما كان عدد الأعضاء ستة دول و هي: إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، فرنسا ولكسمبورغ، هولندا، و هي الدول المؤسسة للإتحاد الأوروبي، حيث نصت معاهدة روما في المادة 237 على أن " أي دولة قد تطلب أن تصبح عضو في الجماعة" و بناء على هذا تصاعد عدد الدول الأعضاء في الجماعة الى ستة دول، [4] و في عام 1957 إلى 15 عضو، و في 2 ماي 1967 قررت الحكومة البريطانية أن تطلب عضويتها في السوق المشتركة ، كما اتخذت كل من الدنمارك وجمهورية إيرلندا و النرويج ذات القرار، ثم أعادت الحكومة البريطانية في 30 جويلية 1970 تكرار قبولها للمعاهدات المنشئة للجماعات الأوروبية الثلاث و القرارات المنبثقة عنها على أن يكون ذلك متوقفا على إيجاد حلول مرضية لمشكلات معينة و في 28 أكتوبر 1971 صدق

[1] أنشئ الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت باستخدام نظام الركائز، فقد كانت الركيزة المحورية هي الجماعة الأوروبية، والأخريين حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، و" التعاون الشرطي والقضائي "، المسائل الجنائية، وقد ضمت معاهدة لشبونة الركائز الثلاث في الإتحاد (أنظر: جون بيندر وسايمون أشروود : مصدر سابق، ص 165).

[2] هشام صاغور، مرجع سابق، ص 61-62.

[3] صدام مرير الجميلي : مرجع سابق، ص50.

[4] السيد متولي عبد القادر : الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط 1، دار الفكر، الأردن، 2011 ، ص 96.

مجلسا البرلمان البريطاني على اقتراح الحكومة البريطانية الذي توصي فيه من حيث المبدأ بأن يتعين على المملكة المتحدة أن تتطلع إلى المضي في عضوية السوق الأوروبية وفقا للشروط التي دارت حولها المفاوضات في أوائل 1971 م،[1] و بعدها في 22 جانفي 1972 م وقعت كل من المملكة المتحدة و إيرلندا و النرويج و الدنمارك معاهدة الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة و لكن لم تمض قدما للانضمام إلى السوق، و هذا يعني أن السوق الأوروبية المشتركة بأعضائها التسع أصبحت تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية، كما زاد عدد سكان السوق المشتركة من 182 مليون نسمة عام 1958 إلى 253 مليون نسمة عام 1972.[2]

وفي إطار التوسع نحو جنوب أوروبا مس هذا التوسع انضمام اليونان ليصبح عضو كاملا في السوق الأوروبية[3] بعدما كانت منسية لأكثر من 20 سنة و كان ذلك بتاريخ مارس 1981 م، و بعدها و بتاريخ جانفي 1986 م و في صدد إكمال التوسع نحو جنوب القارة الأوروبية تم انضمام كل من إسبانيا و البرتغال نظمها السياسية نحو الديمقراطية ليصبح عدد الأعضاء اثني عشرة دولة.

المطلب الثالث: مبادئ الإتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة مبادئ نذكر منها:

الفرع الأول: المبادئ القانونية

أولا–مبدأ الديمقراطية

الدول في الاتحاد تتبع أنظمة حكم ديمقراطية ويتميز عمل الاتحاد بالديمقراطية فيتم بحضور الشعوب ومشاركتها ويقوم على مبدأ المشاركة الديمقراطية في كل أنشطته ويمثل المواطنين

[1] حسين عمر : المرجع سابق، ص 153.

[2] سامي خليل : الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية، ج 1، ط ،1 دار النهضة العر بية، مصر، 2005 ، ص 593

[3] مردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تر: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، ط 1، دار. المريخ للنشر، السعودية، 2007 ، ص 177

مباشرة على مستوى البرلمان الأوروبي وتعطى المؤسسات الفرصة للتعبير عن آرائهم وتبادل وجهات النظر

ثانيا–شفافية الإجراءات

تكون إجراءات أجهزة الاتحاد ومؤسساته ووكالته متسمة بالشفافية كما يجب أن تمارس عملها بطريقة مفتوحة كلما أمكن لتحقيق مشاركة، كما يجب أن تمارس عملها بطريقة مفتوحة كلما أمكن لتحقيق مشاركة المجتمع المدني وترقية الحكم الرشيد

ثالثا–مبادئ تتسم بالتدرج

تترك الفرصة لكل دولة أن توائم ظروفها في نطاق الاتحاد مع المحافظة على حد أدنى من الالتزامات الاتحادية وقد أخذ هذا الحد الأدنى يتسع شيئا فشيئا حتى قارب التوحد في الوقت الحاضر

رابعا–أولوية قانون الاتحاد على قوانين الدول الاعضاء

الدستور يقرر أن لقانون الاتحاد الأولوية على قوانين الدول الأعضاء وهنا يتضح التناقض بين الرغبة في الحفاظ على استقلال الدول الأعضاء والرغبة في نفس الوقت في سيادة قوانين الاتحاد.

خامسا–مبدأ التعاون المخلص

وهو مبدأ جديد يسمح للدول الأعضاء التي ترغب في ذلك بأن تزيد من تعاونها عن الحد الذي وصل إليه التعاون بين مجموع الدول الأخرى ويجب على الدول الأعضاء أن تقلع عن أي تصرف يؤثر على تحقيق أهداف الاتحاد

سادسا–مبدأ المواطنة

المواطنة حق لكل مواطني الدول الأعضاء ولا تؤثر على المواطنة الاصلية لهم ولا تحل محلها وتتضمن حقوق المواطنين في الاتحاد ومنها الحق في التصويت والترشيح في انتخابات البرلمان الأروبي والانتخابات البلدية في دول الإقامة بنا يماثل حق المواطنين في هذه الدول

الفرع الثاني: مبادئ الإحالة والتكميلية والتناسب والمرونة

اولا–**مبدأ المرونة:** يعني ان الاتحاد سيمارس الاختصاصات التي يحيلها اليه الدول الاعضاء في المعاهدات لتحقيق الاهداف المنصوص عليها فيها وغير ذلك من الاختصاصات يبقى من صلاحيات الدول الاعضاء

ثانيا–مبدا التكميلية: فيعني انه سوف يتدخل فقط في المجالات التي لا يملك فيها الاتحاد اختصاصا خالصا

ثالثا–مبدا التناسب: فيعني ان محتوى وصيغة الغجراء الاتحادي يجب ألا يتجاوز ما هو ضروري لتحقيق أهداف المعاهدات

رابعا–مبدا المرونة: حيث غدا تبين ضرورة الغجراء الاتحادي من خلال السياسا المحددة لتحقيق الاهداف الواردة في دستور او المعاهدة وليس له هذه السلطة فان مجلس الوزراء يمكنه بالإجماع ان يتخذ الاجراءات اللزمة.

المبحث الثاني: آليات صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: أجهزة الإتحاد الأوروبية الرئيسية

هناك ست مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهي:

المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. و تضمن الهيكل التنظيمي لعملية التكامل و الاندماج الأوروبي مجلسان: الأول هو المجلس الأوروبي، و الثاني مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزار[1])

أولا: المجلس الأوروبي

هو مكون من رؤساء الدول والحكومات، ومن رئيس اللجنة الأوروبية الذي يساعده وزراء الخارجية وعضو من اللجنة. والمجلس يجتمع مرتين في السنة على الأقل وحدد للاتحاد

[1] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 61.

التوجهات السياسية العامة[1]، كما أن للمجلس حق المبادرة بالتشريعات، كما تمارس السلطة التنفيذية، وتتولى الرقابة على المفوضية وتساعده في أداء مهامه الأمانة العامة.

ويعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار، وهو المسؤول عن سياسة الاتحاد في الشؤون المختلفة ومن ذلك الخارجية والزراعة والنقل، والصناعة، والبيئة، وهو الذي يعد جداول أعمال الاتحاد القصيرة والطويلة الأجل، كما تؤخذ القرارات عادة داخل المجلس بالإجماع[2] وتتمثل أهم وظائف المجلس في أنه:

-مكان لتبادل الآراء الحرة و غير الرسمية بين القادة الرئيسيين للدول الأعضاء.

-يمكن أن تتم فيه المداولة بخصوص مسائل تدخل في اختصاص الجماعة الأوروبية أو تتعلق بالتعاون السياسي أو أية موضوعات أخرى ذات أهمية مشتركة.

-يستطيع أن يعطي دفعة عامة لنشاط الجماعة بلجوئه إلى كافة المكنات الخاصة

- يعتبر جهة استئناف للملفات التي تحيلها إليه الأجهزة الأخرى في المنظمة[3].

تتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، تمارس فيها عملية التنسيق والاعداد للاجتماعات، ويكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس والمتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، و تعقد اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة.

ثانيا : مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري)

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الاندماج الأوروبي منذ البداية حيث كان يسمى قبل 08 أكتوبر 1993 بمجلس الجماعات الأوروبية، لكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل المجلس وطريقة صنع القرار فيه، وقد تطور عبر المعاهدات) وآخرها معاهدة ماستريخت[4].

يتشكل مجلس الوزراء من ممثل واحد لكل دولة، تعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضا يملك صلاحيات التفاوض، وتتكون مجلس الوزراء الذي يعرف حاليا "**بمجلس الاتحاد**" من وزراء الخارجية، وبعد تعدد صلاحيات المجلس والتوسع الدائم غدا وزراء آخرين يشكلون هذا

[1] محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 417

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 332

[3] أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 51

[4] خليل حسين، المرجع السابق، ص 221.

المجلس، كأن يكون الأعضاء مرة وزراء زراعة ومرة وزراء مالية أو اقتصاد وهكذا حسب جداول الأعمال.

تختص المجلس الوزاري بوظيفتين، الوظيفة الأولى هي التشريع إلى جانب البرلمان أما الثانية فهي الوظيفة التنفيذية إلى جانب المفوضية الأوروبية تجدر الإشارة بأن القرارات التي يتخذها المجلس عدة أنواع، فقد تتخذ بأغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية (أي على أساس أن لكل دولة صوتا واحداً)، أو تتطلب أغلبية خاصة موصوفة، تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي، وتختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها و قوتها و ثقلها الفعلي، و هناك قرارات تتخذ بالإجماع.

يحتل المجلس موقعا استراتيجيا على خريطة عملية صُنع القرار في الاتحاد الأوروبي باعتباره حلقة الوصل الرئيسية و الجسر الذي يربط بين الموقعين الرئيسيين على هذه).الخربطة، و هما البرلمان من ناحية و المفوضية من ناحية أخرى[1].

ثالثا : المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية الهيئة التنفيذية للاتحاد[2]، و هي إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، و قد تم إنشاؤها بمقتضى معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث (الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، الجماعة اقتصادية الأوروبية و الجماعة الأوروبية للطاقة النووية) و التي دخلت حيز التنفيذ عام 1967 . يوجد مقر المفوضية في (بروكسل) بلجيكا، و تتمتع المفوضية بقدر كبير من الاستقلال في أداء مهامها، و هي لا تتلقى أية تعليمات من الدول الأعضاء[3].

تعتبر المفوضية الأوروبية الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي و التي لها المبادرة في رسم سياسة الاتحاد و العمل من أجل تحقيق الصالح العام للاتحاد الأوروبي. و تتولى المفوضية مراقبة تنفيذ معاهدات و قوانين الاتحاد الأوروبي تحت إشراف و مراقبة محكمة العدل الأوروبية، و يحق لها اللجوء إلى هذه الأخيرة في حالة وقوع مخالفة لقوانين أو معاهدات الاتحاد الأوروبي.

---

[1] عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، المرجع السابق، ص 33

[2] جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 336

[3] بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية : الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية،. القاهرة، 2005 ، ص 54

كما تتولى المفوضية تنفيذ ميزانية الاتحاد و إدارة برامجه، و تقوم بالتنسيق بين مؤسسات و أجهزة الاتحاد ككل، كما تتولى وضع و اقتراح البرامج و الخطط السنوية أو الثلاثية أو الخماسية للاتحاد. كما تقوم بدراسة و اقتراح تشريعات و قوانين الاتحاد، فلا يصدر عمل تشريعي أوروبي إلا بناء على اقتراح أو مبادرة من المفوضية إلا إذا نصت المعاهدة على غير ذلك[1].

تتألف المفوضية الأوروبية من هيئة المفوضين، و المجالس الاستشارية و عدد كبير من الإدارات العامة بالإضافة إلى عدد كبير من الإدارات الخاصة. تجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل، ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة. فالذي يعين رئيس المفوضية هو البرلمان الأوروبي، بقرار يتخذ بالأغلبية، بناءا على ترشيح المجلس الأوروبي. وقد تناوب على رئاسة المفوضية، و لمدد مختلفة، أحدى عشر شخصاً ينتمون إلى تسع دول، و هذا التمثيل في رئاسة المفوضية يدل على أن كفة الاعتبارات المتعلقة بالكفاءة الفنية قد ترجح على كفة الاعتبارات الخاصة بالتوازنات السياسية.

تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة تشمل:

1-إعداد التشريعات : فالمفوضية الأوروبية هي المخطط و المبادر بإعداد كافة المقترحات اللازمة للمحافظة على قوة الدفع في حركة التكامل الأوروبي، و العمل على تطويرها باستمرار و ذلك من منطلق أنها الجهة المسؤولة في المقام الأول عن كل ماهو مطلوب لإنجاح العملية التكاملية[2].

2-التنفيذ : للمفوضية أيضا دور تنفيذي يتمثل في القيام بالإشراف على إدارة عدد من سياسات الجماعة، و لها السلطة العليا في هذه المجالات مثل السياسة و الزراعة و سياسة المنافسة وإدارة صناديق التمويل كالصندوق الاجتماعي والإقليمي.

3-مراقبة التنفيذ: حيث تتولى دور الحارس للتأكد من تطبيق التشريعات والاتفاقيات التي يتبناها الاتحاد، وأن ذلك يتم على الوجه الملائم، وفي حالة الإخلال بهذه الالتزامات يمكن للمفوضية أن تتدخل، بل أن تلجأ إلى محكمة العدل الأوروبية ضد الطرف الذي أخل بالالتزام.

---

[1] ابو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص 85

[2] حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد157، 2004 ، ص 82 .

رابعا: البرلمان الأوروبي

أسس البرلمان الأوروبي في عام 1957، له دور استشاري حيث تنص معاهدة روما على انه هناك عدد من المجالات لا يستطيع المجلس الوزاري اتخاذها بدون استشارة البرلمان أو ما يعرف بالاستشارة الإجبارية [1] و هو مكون من نواب منتخبين، بالاقتراع لمدة خمس سنوات، يتمتعون بنظام للحصانة يشبه نظام الحصانة المعمول به في الدول.

و يتكتل النواب وفقا للفريق السياسي الذي ينتمون إليه و يتراوح عدد الكتل في البرلمان ما بين ثمانية و اثني عشر، ما عدا النواب المستقلين. و يعقد البرلمان الأوروبي 12 جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورغ، بينما تعقد الجلسات الأخرى في بروكسل.

و قد دعت الحاجة إلى وضع سقف محدد لمقاعد البرلمان الأوروبي حتى لا يتحول إلى جمعية عمومية تصعب السيطرة على سير أعمالها لذلك حددت معاهدة **امستردام** الحد الأقصى ب 700مقعد، ثم رفعت معاهدة **نيس** عددها إلى 736 مقعداً، و هو ما تضمنه الدستور الأوروبي كحد أقصى و حدد الحد الأدنى لعدد المقاعد المتاحة لأصغر دولة و هو أربعة مقاعد.

إن قرارات البرلمان تدخل في الإطار القانوني الذي تحدده المعاهدات التي أنشأت المجموعات الأوروبية (المشاركة في النشاط التشريعي، والموافقة على الموازنة، وممارسة رقابة عامة على نشاط اللجنة والمجلس). وتضيف معاهدة ماستريخت إلى البرلمان اختصاصات جديدة الموافقة على تسمية أعضاء اللجنة والموافقة على كل المعاهدات الدولية المهمة، واتخاذ الاجراءات الخاصة بتوحيد السوق. و يجتمع المجلس لمدة أسبوع في كل شهر في مدينة **ستراسبورغ** (فرنسا). وجلساته علنية، وتنشر مناقشاته وقراراته بتسع لغات غربية [2].

يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية وإقالتهم، كما أنه يناقش أعمال المفوضية و يراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق توجبه أسئلة شفهية و مكتوبة للمفوضية و المجلس. كما يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق إثر الشكاوى التي تقدم له من قبل مواطني الاتحاد[3].

---

[1] زياد شفقان الضرابعة، الإتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010. ص36.

[2] محمد المجذوب، المرجع السابق، ص 417

[3] بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المرجع السابق، ص 34.

خامسا : محكمة العدل الأوروبية

تعتبر الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من 15 قاضيا، يساعدهم 09 محامين عامين، بحيث يعين القضاة لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد، يشهد لهم بالكفاءة و الخبرة في المجالات القانونية. و يقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، و يختار قاض واحد منهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. و قد يتغير أعضاء المحكمة بتغير أعضاء الجماعة الأوروبية. و يعتبرون مستقلين، و يضمن الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه و حماية استقلاليتهم وحيادهم [1].

أهم اختصاصات ووظائف المحكمة هي:

- الفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين وقضايا مخالفة المعاهدة الأوروبية و الاتفاقيات ذات الصلة[2].
- الفصل في المنازعات و الخلافات بين مؤسسات الاتحاد من ناحية و بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى[3]، أو بين مؤسسات الاتحاد فيما بينها.
- المنازعات التي بين الأفراد و بين الشركات من ناحية و بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى، حول الحقوق والالتزامات.
- تفسير الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
- الفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية، و تحديد القوانين الواجبة التطبيق.

كما صيغت مهام المحكمة الأوروبية العليا في المادة 19 لمعاهدة الاتحاد الأوروبي في البنود رقم 251 إلى رقم 281 وفي القانون العام للمحكمة الأوروبية العليا. ومن ضمنها بوجه خاص التوحيد بين تفسيرات القوانين في الاتحاد الأوروبي. وقد أدى تزايد اللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية و تراكم القضايا المعروضة عليها، إلى إنشاء عام 2005 محكمة ابتدائية (**محكمة**

[1] خليل حسين، المرجع السابق، ص 229.

[2] طبقا للمادة 258 لمعاهدة الاتحاد الأوروبي : (يمكن للمفوضية الأوروبية تقديم دعوى ضد أحد الدول الأعضاء أمام المحكمة الأوروبية العليا. في تلك الحالة تدرس المحكمة الأوروبية العليا عما إذا كانت إحدى الدول الأعضاء تخالف مادة من مواد المعاهدة في قوانينها أو في تنفيذها).

[3] طبقا للمادة 259 بند 2 إلى بند 4 من معاهدة الاتحاد الأوروبي : يمكن أن تقاضي إحدى دول الاتحاد دولة أخرى أمام المحكمة الأوروبية العليا بعد اللجوء أولا بشكوى مبدئية أمام المفوضية .

الخدمة العامة) كهيئة قضائية مختصة بالإضافة إلى المحكمة الأوروبية العليا للفصل في المنازعات بين الاتحاد الأوروبي والعاملين فيه، لمعاونة المحكمة الأوروبية العليا و تخفيف العبء عنها. و أحكام المحكمة الابتدائية قابلة للاستئناف أمام محكمة العدل الأوروبية [1].

وتلعب المحكمة دورا كبيرا في عملية البناء الأوروبي بالنظر إلى صلاحيات والسلطات القضائية الواسعة التي تتمتع بها سواء من حيث أنها تسهر على احترام القانون من قبل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات التي تم توقيعها في إطار العملية التكاملية وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي كما تنظر المحكمة الأوروبية العليا بصرف النظر عن حالات خاصة في دعاوي الدول الأعضاء ضد المفوضية الأوروبية في حالة الاستئناف[2].

أكدت معاهدة ماستريخت الدور البالغ الأهمية لمحكمة العدل الأوروبية باعتبارها أحد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز وتوحيد القوانين الأوروبية الواجبة التطبيق. ومقر المحكمة في **لكسمبورغ**. ويجب التمييز بينها و بين المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان و التي مقرها في **ستراسبورغ**، فهذه الأخيرة تفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الانسان فقط، كما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان[3].

سادسا : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية

انبثقت هذه اللجنة عن الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب سنة 1957 و تتكون هذه اللجنة من 222 عضو مقسمين إلى ثلاث مجموعات هي : أصحاب الأعمال، العمال و جماعات المصالح الأخرى (فلاحين، ممرضين، مهنيين، ممثلين للمستهلكين، الجماعة العلمية، و جماعة المدرسين، الجمعيات التعاونية، العائلات و الحركات البيئية[4].

تتكون لجنة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية. و تعمل اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية و اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية، عن طريق استشارتها في بعض القضايا، كما

[1] خليل حسين، المرجع السابق، ص229.

[2] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ص 240

[3] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 74

[4] عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص 92

تعمل من تلقاء نفسها في عرض بعض القضايا عليها. كما تعمل على مساعدة اللجنة العليا و المجلس الأوروبي، عن طريق المساهمة في تطوير المجموعة في القطاع التجاري و الصناعي[1].

يعين الأعضاء فيها لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وهم يمارسون عملهم في استقلال تام و تجتمع اللجنة كل شهر في (بروكسل)، بحيث يجب استشارتها قبل إصدار عدد كبير من القرارات، كما يمكنها أن تدلي بالآراء بمبادرة خاصة منها، فهي تدلي بحوال70 رأبا في المتوسط كل سنة. أما بالنسبة لرئيس اللجنة فيتم اختباره من قبل الأعضاء ويشغل منصبه لمدة عامين وعادة ما يتم تبادل مقعد الرؤساء بين المجموعات الثلاث ومقر اللجنة في **بروكسل** وتجتمع ثلاث مرات شهرياً ورأي اللجنة غير ملزم للأعضاء في الاتحاد لكن تأثيرها يظهر في التشريعات الفنية[2].

المطلب الثاني: أجهزة الإتحاد الأوروبي الفرعية

بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية السابقة، يوجد عدد من المؤسسات، منها ما له دور استشاري، ومنها ما هو مستقل عن عمل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ولكنها كلها تعمل لخدمة عملية التكامل والاندماج ضمن الاتحاد الأوروبي ولمصلحة أوروبا الموحدة في المستقبل وهذه الهيئات هي:

أولا: محكمة المراجعون أو الجهاز الأوروبي للمحاسبة

وهي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها سواء ما تعلق منها بجانب الإيرادات أو بجانب النفقات. وقد أنشئت بموجب معاهدة خاصة أبرمت في 22 جوان 1977 ومن الواضح أن الحاجة إلى إنشاء هذه الهيئة لم تظهر إلا بعد أن أصبح للجماعة الأوروبية موارد و إيرادات ذاتية لا تقصر على إسهامات الدول الأعضاء. وتتكون المحكمة من عضو من كل دولة من الدول الأعضاء يتمتع بالخبرة في الأعمال المحاسبية. و يتم تعيين الأعضاء بواسطة المجلس الوزاري لمدة ست سنوات، و تقدم هذه الهيئة تقريراً سنويا[3].

[1] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 334.

[2] زياد شفقان الضرابعة، المرجع السابق، ص 39.

[3] صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص 75

ثانيا : لجنة الأقاليم

أنشأت هذه اللجنة بموجب اتفاقية ماستريخت، تتكون من ممثلين يمثلون السلطات المحلية والاقليمية، يعينون لمدة أربعة سنوات من قبل مجلس الاتحاد بعد ترشيحهم من قبل الدول الأعضاء. يقع مقر اللجنة في بروكسل، وتتمثل مهامها في تقديم الاستشارات إلى مجلس الاتحاد و إلى اللجنة العليا في القضايا التي تهم الاتحاد و التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت[1].

ثالثا : البنك المركزي الأوروبي

تأسس هذا البنك في عام 1998 ، ومقره الرئيسي في **فرانكفورت،** بألمانيا. و أنشأ هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأو روبية، بعد أن دخلت عملية التكامل و الاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية و إصدار عملة أوروبية موحدة **(اليورو)**. و الهدف الأساسي لهذا البنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية و العمل على ضبط حجم النقوذ المتداولة، وهو المسؤول عن تحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية لمنطقة اليورو، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها و يعتبر البنك هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، و يشرف على البنك مجلس محافظين. إن جميع مؤسسات و أجهزة الاتحاد الأوروبي مستقة و تعمل بحياد عن العمل الأعضاء و تسعى لتنمية عملة الاندماج و التكامل في الاتحاد. و يشترط على موظفيها عند توظيفهم، العمل بحيادية و استقلالية من أجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة[2]

رابعا: البنك الأوروبي للاستثمار

البنك الأوروبي للاستثمار هو مصرف مالي للاتحاد الأوروبي، أنشأته معاعدة روما في 24 مارس 1957 ، كما أن أعضاء البنك، بحسب أنظمته الداخلية هم دول الاتحاد الأوروبي. و يتمتع هذا البنك بشخصية قانونية، واستقلال مالي، وهيكلة نوعية، و تتخذ القرارات داخل النظام المؤسساتي للاتحاد الأوروبي باستقلالية. يتحرك البنك وفق موارده الخاصة من جهة،

[1] جمال عبد الناصر مانع ، المرجع السابق، ص 335

[2] .صدام مرير الجميلي، المرجع السابق، ص

وموارد ميزانيات الاتحاد الأوروبي من جهةأخر ى. و تحدد معاهدة روما و البروتوكولات الملحقة بها وما لحقها من تغيير وتتميم وظيفة و تنظيم البنك المذكور[1].

كما حرصت اتفاقية روما لعام 1957 ، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تسهدف تحقيق الربح و تعمل على تحقيق تنمية متوازنة و دائمة في الدول الأعضاء، و يقوم البنك الأوروبي للاستثمار بالمهام الآتية:

- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدماً في أوروبا و تمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تضييق الفجوة بين معدلات النمو بين الدول الأوروبية و داخل كل منها.
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف تسهيل و دعم أهداف الجماعة ككل، و التغلب على مشكلات التكامل و الاندماج و معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المشتركة التي تواجهها مثل مشاكل البطالة و التحديث و تجديد الصناعات و القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي لتوفير أرضية مشتركة مع العالم الخارجي[2].

المطلب الثالث: اهداف الإتحاد الأوروبي

تتمثل أهم أهداف الاتحاد الأوروبي في إقامة اتحاد يتوطّد دائما بين شعوب أوروبا مع إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار و تحقق المنافسة و توفير الوظائف، و تعمل على تحقيق التقدم العلمي و تنمية التقدم الاقتصادي و الاجتماعي بطريقة متوازنة و مستمرة، كذلك إنشاء اتحاد أوروبي اقتصادي و نقذي يتضمن في النهابة عملة أوروبية واحدة، من خلال إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حربة انتقال البضائع و السلع و الأشخاص و

[1] شكراني الحسين، البنك الأوروبي للاستثمار و برنامج التسهيلات الأورومتوسطية "فميب"، بحوث اقتصادية . عربية، العدد 66 ، ربيع 2014 ، ص 148

[2] خليل حسين، المرجع السابق، ص 233.

الخدمات و رأس المال، المحافظة على السلم و الأمن الدوليين[1].أما على الصعيد الدولي، يجب التأكيد على ذاتية الاتحاد الأوروبي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية و أمنية مشتركة، تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك، لتتسنى تقوية حقوق و مصالح مواطني الدول الأعضاء و حمايتها، من خلال إنشاء مواطنة للاتحاد الأوروبي. إن من بين أهداف الاتحاد هو تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون العدالة والأمن والشؤون الداخلية والخارجية، حتى يتم المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية والبناء عليه والمحافظة على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأوروبية[2]. أكد الاتحاد الأوروبي تمسكه بمبادئ الحرية والدمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية وسيادة القانون واحترام الخصوصيات الوطنية للدول الأعضاء واحترام الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الأقليات و عدم التمييز و التسامح و العدالة و المساواة بين الرجل و المرأة، كما بضمن الاتحاد لمواطنيه توفير مناخ الحرية و العدالة و المساواة و الأمن متى كانوا، كما تضمن لهم حرية الحركة و الانتقال بين أقاليم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ونلخص هذه الأهداف فيما يلي:

1-ترقية السلام والحفاظ على كيان وقيم الشعوب الأوروبية

2-ان يوفر الحرية والامن والعدالة دون حدود داخلية ويكون بها سوق واحد تسود فيها المنافسة دون قيد

3-تحقيق العمالة الكاملة

4-تحسين نوعية البيئة وحمايتها

5-تشجيع البحث العلمي

6-محاربة التمييز وتحقيق المساواة بين المراة والرجل

[1] حسن طلال مقلد، المرجع السابق، ص 623.

[2] LE MIRE (PIERRE) Droit de l'Union Europeenne – Dalloz – Paris 2001, p 4.

7-ترقية الترابط الاقليمي والاجتماعي بين الدول الأعضاء

8-احترام التنوع الثقافي واللغوي

9-التاكيد على حماية حقوق الانسان وخاصة حقوق الاطفال

10-مراعاة القانون الدولي وتطويره واحترام ميثاق الامم المتحدة

11-يعمل الاتحاد في العلاقة بدوب العالم على اساس ترقية مبادئه وقيمه، والمساهمة في تحقيق السلم والامن والتنمية في العالم كذلك التضامن الاجتماعي والاحترام المتبادل بين الشعوب[1].

[1] أبو الخير أحمد عطية عمر، المرجع السابق، ص 52

خلاصة الفصل

استطاعة الدول الاروبية إنشاء وحدة اقتصادية استهدفت خلق سوق أوروبية مشتركة وبناء اتحاد قوي إقتصاديا ونقديا وحاليا الى توسيع الاتحاد بالتعاون مع المستويات الثقافية والاجتماعية والقضائية والحقوقية.

الفصل الثاني

مفاهيم رئيسية عن التجارة الالكترونية ودور الاتحاد الأوروبي في تطويرها

المبحث الأول: مفهوم ونشأة التجارة الالكترونية

تعد التجارة الإلكترونية من الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة العالمية مؤخرا، والتي تمكنت في فترة وجيزة من الانتشار والنمو والتحول إلى أحد أهم معالم الاقتصاد الجديد، وسيتمحور هذا المبحث حول توضيح هذا المفهوم الحديث للمبادلات المعتمدة على وسيط إلكتروني مع التطرق لمختلف أشكالها مرورا بأهم تطبيقاتها.

المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية

ليس هناك تعريف محدد للتجارة الإلكترونية حتى الآن وذلك بسبب تعدد الجهات والمنظمات المعرفة لها لذلك ندرج منها:

أولا: منظمة التجارة العالمية(OMC) :

تعرف التجارة الإلكترونية على أنها: "أنشطة انتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية".

وحسب هذا التعريف تشمل المعاملات التجارية ثلاث أنواع من العمليات:

- عمليات الإعلان عن المنتج وعمليات البحث عنه.
- عمليات تقديم طلب الشراء وسداد ثمن المشتريات.
- عمليات تسليم المشتريات [1].

ثانيا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE):

تشير إلى أن التجارة الإلكترونية تشمل جميع أشكال المعلومات التجاري التي تمتد بين الشركات والأفراد والتي تقوم على أساس التبادل الإلكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة أم مرئية أو مسموعة، هذا بالإضافة إلى شمول الأثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات

[1]–إبراهيم العيسوي، **التجارة الإلكترونية**،ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2003، ص11.

التجارية إلكترونيا ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية"[1]

ثالثا: الاتحاد الأوروبي (union européen)

عرف الاتحاد الأوروبية التجارة الإلكترونية بأنها: "كل الأنشطة التي تتم بوسائل إلكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حده وبين الإدارة الحكومية".

التجارة الإلكترونية مصطلح يطلق على عملية بيع أو شراء أو تبادل منتجات/ خدمات أو معلومات عن طريق شبكات الحاسبات والأنترنت"[2].

وبصفة عامة فإن التجارة الإلكترونية هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الأنترنت بصفة إجمالية أو بصفة جزئية، كالتزويد بمعلومات (عن طريق شبكة الأنترنت أو شبكات تجارية أخرى).

تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا وسواء تم التسديد إلكترونيا، بصك ورقي، نقدا عند التسليم أو بطريقة أخرى"[3].

رابعا: تعاريف أخرى:

تمثل التجارة الإلكترونية شكلا من أشكال التعامل التجاري الذي ينطوي على تعامل الأطراف، بحيث يكون التبادل إلكترونيا بدلا منه ماديا أو ماديا مباشرا[4].

---

[1]–السيد أحمد عبد الخالق، ص34.

[2]–عزة العطار، **التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق، منشأة المعارف**، دون طبعة، الإسكندرية، مصر،2003، ص2

[3]–إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، **مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر2005، ص42.

[4]–سعد غالب ياسين، بشير **عباس العلاق "الأعمال الإلكترونية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن2006، ص209

ويتضح لنا من خلال هذا التعريف أن التجارة الإلكترونية هي عملية تجارية سواء كان موضوعها سلعة أو خدمة أو اداء عمل، والمميز في هذه العملية التجارية هو وجود وسيط إلكتروني يساعد على غياب العلاقة بين الأطراف.

-التجارة الإلكترونية تعني أداء الأعمال من خلال شبكة الأنترنت أو البيع والشراء للسلع والخدمات من خلال صفحات الويب[1].

-وإن مفهوم التجارة الإلكترونية يشير إلى تسويق المنتجات عبر شبكة الأنترنت الدولية وتفريغ البرامج الإلكترونية دون الذهاب إلى المتجر أو إلى الشركة علاوة على ذلك فإن التجارة الإلكترونية تشتمل على الاتصالات بين مختلف الشركات على المستوى المحلي أو الدولي مما يسهل عملية التبادل التجاري ويزيد من حجمها[2]

ونلاحظ ان هذا التعريف ركز على سهولة التبادل التجاري فقط في ظل التجارة الإلكترونية من خلال مساهمة الاتصالات في توفير الوقت وتقريب المسافات

التجارة الإلكترونية هي مجموعة عمليات البيع والشراء التي تتم عبر الانترنت، وتشمل هذه التجارة تبادل المعلومات صفقات السلع الاستهلاكية وتجهيزات وكذا خدمات المعلومات المالية والقانونية...الخ، وتستعمل هذه التجارة مجموعة من الوسائل لإتمام الصفقات مثل: الفاكس، الهاتف، الأنترنت، والشبكات المعلوماتية[3].

الفرع الثاني: نشأة التجارة الإلكترونية

لم يكن ظهور التجارة الإلكترونية فجأة بل كانت نتيجة تعدد المراحل التي مرت بها ثورة الاتصالات والمعلومات وخاصة بعد نمو استخدام شبكة الأنترنت وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات في العالم.

---

[1]-فريد النجار وآخرون،**التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة**، الدار الجامعية،مصر2006، ص89

[2]-عبد القادر بريش، محمد زيدان، "**دور البنوك في تطوير التجارة الإلكترونية**" ، الملتقى الدولي حوال التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

[3]-Alain charlesLartinet, Ahmed silem, "lexique de gestion", Dalloz, Lyon, 2005, P 110

فأول تطبيق لمفهوم التجارة الإلكترونية كما سبق الذكر كان في بداية 1970 من خلال عملية تحويل النقدي للأموال بطريقة الكترونية من منظمة الى أخرى ولكن هذه الطريقة كانت محصورة ضمن المؤسسات والشركات المالية الكبيرة إلا أن توسع هذا المفهوم يشمل عمليات نقل وارسال الوثائق الكترونيا.

ومنذ عام 1995 أصبحت معظم الشركات الكبيرة والمتوسطة لها موقع الكتروني وفي 1999 إمتدت التجارة الالكترونية من منظمات الأعمال المستهلك لتشمل منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال لمنظمات الأعمال وفي عام 2001 إمتدت لتشمل منظمات الاعمال لموظفي هذه الشركات وظهرت مفاهيم جديدة مثل الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني.

وسنبين الظروف المهيأة لظهور التجارة الالكترونية وذلك على النحو التالي:

1-1 ظهور التجارة الالكترونية:

إنطلاقا من تعريف التجارة الالكترونية وهي إتمام عمليات المبادلات التجارية عبر الوسائل الالكترونية فالتلفون والفاكس تدخل ضمن هذه الوسائط الالكترونية، ومن هنا فإن ظهور التجارة الالكترونية قد سبقت ظهور الانترنت بفترة، الا أن بدايات التجارة الالكترونية كانت من خلال شبكات الاتصال الخاصة بالكمبيوتر بتنسيق خاص بتقاسم البيانات الخاصة بالمؤسسات التجارية هو مايعرف بتبادل البيانات الالكترونية والذي يعد وسيلة لنقل البيانات بين الشركات عبر نظام مغلق، وقد استخدم هذا الأسلوب من النظم الخاصة بأوامر الشراء والتعامل مع بطاقات الائتمان والكثير من العمليات الاخرى.

فتاريخ ثورة التجارة الالكترونية يعود إلى أحد الشباب يبلغ عمره 29 عاما يدعى "Jeff Bezor" ويعمل كمحلل مالي ومدير مالي أراد أن يستخدم الانترنت كأداة للربح وكسب المال فقام سنة 1994 بوضع قائمة من 20 منتجا يمكنها ان تجد سوق رائعة لها على شبكة الانترنت ، وبعد قيامه بتحليل مكثف تأكد من أن جاءت في المرتبة الأولى لهذه القائمة ، ومن هذا المنطلق أسس هذا الشاب شركة أمازون والتي أصبحت من بين أهم الشركات في عالم التجارة

الالكترونية، وقد بلغ رقم أعمال الشركة التي أسسها(Amazon.com) لبيع الكتب 2 مليون دولارفي السنة ، وبالتالي أصبحت شركة (Amazon) تمثل سلة منتجات استهلاكية متنوعة بما فيها الإلكترونيات، البرمجيات، الفنون،والأجهزة المنزلية وبهذا صار Bezos وشركته Amazon ، واحدة من قصص النجاح الأولية والملموسة بدرجة كبيرة في مجال التجارة الإلكترونية [1]

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية

يستند الاقتصاد الرقمي على مجموعة من الأسس والقواعد تجعله يختلف عن الاقتصاد التقليدي بمجموعة من الخصائص وهي كالآتي:

الفرع الأول: أسس الاقتصاد الرقمي[2]

إن الاقتصاد الرقمي يقدر ما يعتمد على تكنلوجيا المعلومات الرقمية وخصوصا الأنترنت فإنه يعتمد على الاسس والمبادئ والافتراضات الجديدة التالية:

أولا: قانون الأصول

قانون تزايد او تناقص العوائد فيما يتعلق في الأصول المادية يختلف عن نظيره في الأصول والسلع الرقمية، فبالنسبة لقانون الأصول الرقمية فهو يخضع لقانون تزايد العوائد، أما في الأصول المادية فهو يخضع لقانون العوائد المعروف في الاقتصاد بحيث تبدأ العوائد في الارتفاع في المراحل الأولى إلى أن تصل إلى مستوى معين ومن ثمة تبدأ في التناقص، أما في الأصول الرقمية ولنأخذ مثال تطوير برمجية ففي البادئ فإن الشركة تتحمل تكلفة الإعداد الأولى وهي التكلفة الثابتة وغالبا ما تكون عالية لكن مع إنتاج النسخ الإضافية والتي تصبح تكلفتها المتغيرة منخفضة مما يسهم في زيادة الأرباح والعوائد.

---

[1]– Layla Abu.khadra , l'avenir deu commerce électronique en jordanie, centre culturel français d'Amman jordanie,2006,p20.

[2] نجم عبود نجم ، **الادارة الالكترونية، الاستراتجية، الوظائف والمشكلات**، دار المرجع للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 95–104 .

ثانيا : اقتصاديات الحجم

في اقتصاديات الحجم التقليدية تقوم الشركات الصغيرة بانتاج الحجم الصغير، لكن وكلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجدوى الاقتصادية إنجازها من قبل شركة كبيرة، مثلا تقديم خدمة مصرفية المرتبطة بصفقات العملاء في نفس الوقت، يتطلب توظيف مصرفي لكل صفقة للعمل عليها بذلك سيزداد خط الإنتظار وبطول ، ولكن مع الانترنت ، أصبح بالإمكان إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرفي في نفس الوقت.

ثالثا: اقتصاديات النطاق الجديدة :

توفر الأصول الرقمية إمكانية تقديم خدمات للجميع في الأسواق المختلفة والمتباينة فهي تتعدى الحدود المكانية والزمانية بالنظر لإقتصاديات النطاق في العصر الصناعي والتي تعمل على انتاج عديد من المنتجات المتنوعة على الخط الانتاجي مما يجعلها تعاني من ضعف التنوع والمرونة بالتالي الحد من القدرة على الاستجابة ولكن في العصر الرقمي فان اقتصاديات النطاق الجديدة تتسم بالقدرة للإستجابة لعدد لا منتهي من الزبائن ليتم الحديث عن المشروع فرد لفرد ، تسويق فرد لفرد.

رابعا :اقتصاد السرعة الفائقة

أصبحت الشركات في ظل الاقتصاد الرقمي تتميز بالمرونة في الحجم وفي التنظيم (العلاقات الشبكية) وفي المعلومات (تقاسم المعلومات الفوري)، فقد أصبح استعمال البريد الإلكتروني والانترنت والأقمار الصناعية بفتح المجالات الواسعة أمام تبادل المعلومات بين المنظمات مما أدى الى إلغاء الحواجز التي يقوم عليها الاقتصاد التقليدي.

خامسا: تكلفة المنتج الرقمي

إن المنتجات الرقمية تختلف عن المنتجات المادية في العديد من النقاط فكما وسبق وذكرنا فإن تكلفة إنتاج النسخ الاولى تكون مكلفة ثم تنخفض، لكن في حالة التوقف او التغيير فان التكلفة الثابتة لا تكون مغطاة ففي حالة التوقف عن صنع برمجية او تأليف كتاب فلا يكون

بالإمكان بيعه بخلاف السلع المادية، كما أن التكلفة المتغيرة للمنتج الرقمي لها سمة خاصة، حيث ان تكلفة الوحدة للنسخة الإضافية لاتزيد حتى إذا كان المنتج منها كبيرا جداممما يعني أن لدى المنتجين القليل من قيود السعة الإنتاجية خلافا للشركات المصنعة للمنتجات المادية التي ازدادت مبيعات منتجاتها إلى حد معين فإن عليها أن تقوم باستثمارات كبيرة في مصنع جديد أو آلات جديدة للاستجابة للطلب.

المطلب الثالث: تطبيقات وأشكال التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: تطبيقات التجارة الإلكترونية:

الكثير من الناس أن التجارة الإلكترونية هي مجرئ امتك موقع على الشبكة، إلا أ التجارة الكترونية هي أكبر بكير من ذلك، للتجار الإلكترونية تطبيقات فير ومتقو عد، وتمثل هده التطبيقات المهام المختلفة والأنشطة التي تمارسها الشركات من خال وسائل الاتصالات الإلكترونية أو بمعنى أخر هي المجالات التي تستخدم فيها التجارة الإلكترونية مثل: الصيرفة الإلكترونية، وشراء لأسهم والسندات، والاعلان والتسويق الإلكتروني، البيع بالجملة والتجزئة، النشر الإلكتروني"جرائد، مجلات"، الاستشارات القانونية، الطبية، الإدارية، البحث عن فرص عمل، إجراء المزادات الإلكترونية، التعاون الإلكترونية في مجال البحث والتطوير ، التصميمات الهندسية وتقديم الخدمة للعميل .

وبدأت تطبيقات التجارة الإلكترونية في أوائل السبعينات من القرن الماضي وأكثرها شهرة هو تطبيق التحويلات الإلكترونية لأموال، وكان سائدا بين الشركات العملاقة وبعدها أتى التبدل الإلكتروني للأموال والذي وسع تطبيق التجارة الإلكترونية من مجرك معاملات مالية إلى

معاملات أخرى، مما زاد من استخدام هذه التقنية في شركت الخدمات ولدى بائعي التجزئة والمصانع[1].

بعدها أدى التطور الكبير في الشبكات والبرمجيات إلى ظهور التطبيقات الحديثة للتجارة الإلكترونية مثل المزادات الاعلانات وبيع الأسهم...، وغيرها من الخدمات المذكورة سابقا.

وعلى هذا الأساس يمكننا تصنيف تطبيقات التجارة الإلكترونية ضمن ثلاث فئات رئيسية :

1. بيع وشراء السلع والخدمات، وهو ما يشار إليه بالأسواق الإلكترونية .
2. تسهيل عملية تدفق المعلومات والاتصالات والتعاون ما بين المنظمات من جهة وداخل المنظمة الواحدة من جهة أخرى.
3. توفير خدمة الزبائن.

أولا–الأسواق الإلكترونية

هي أسواق تحدث في العالم الافتراضي بدلا من العالم الحقيقي المادي، وهي تشير إلى ذلك الحيز الافتراضي أو الإلكتروني الذي يلتقي فيه البائعون لعرض منتجاتهم (سلع، خدمات، معلومات) مع المشتركين الذين يصدرون أوامر الشراء من خلال شبكة الإنترنيت، ويتّفق فيه الطرفان على كيفية التسليم وكيفية تسوية المدفوعات [نقود إلكترونية، بطاقات ائتمانية...].

ثانيا– أنظمة معلومات ما بين المؤسسات

إن من بين أهم وأقدم تطبيقات التجارة الإلكترونية أنظمة المعلومات:

أ– ماهية نظم المعلومات:

[1] أنور بسام، "التجارة الإلكترونية: كيف متى وأين"، الموسوعة العربية للكمبيوتر والإنترنيت على الخط online ، متوفرة على الموقع.
www.c4arab.com.

تعتبر نظم المعلومات بمثابة نظام واحد يربط ما بين عدة جهات تجارية، وغالبا ما تشمل شركة ما ومزودها ومستهلكيها[1].

وعند تدفق المعلومات بين هذه الجهات يكون الهدف ضمان معالجة كفؤة للتعاملات التجارية مثل بث الطلبيات والفواتير والحوالات المالية عبر الشبكات الخارجية، حيث يتم تبادل المعلومات عبر شبكات الاتصال وذلك باستخدام تصاميم وأشكال معدة مسبقا وثائق واستمارات موحدة، أي إلغاء الحاجة لاستخدام الهاتف والوثائق الورقية، وبهذا يتم ترتيب المعاملات التجارية الروتينية بين البائع والمشتري وكذلك اختزال الأفراد العاملين.

وتتم الاتصالات بين مختلف الأطراف عن طريق شبكة الانترنت بعدما كانت في الماضي تعتمد على شبكات الاتصالات الخاصة.

ب- أنواع نظم المعلومات التنظيمية المتداخلة (نظام المعلومات ما بين المؤسسات):

1- نظام التبادل الإلكتروني للبيانات EDI:

هو عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والمواصفات القياسية (المعيارية) التي تحكم وتنظم عمليات تبادل البيانات التجارية بطريقة إلكترونية بين أجهزة الكمبيوتر التابعة للشركاء التجاريين[2].

فنظام التبادل الإلكتروني للبيانات هو اتصال بين كمبيوتر وكمبيوتر آخر لعمليات تشغيل تتم يسمح للشركات بتبادل مستندات العمل بطريقة موحدة على الإنترنت بشكل نمطي، بمعنى أن وهذا بالاعتماد على برنامج خاص بتحويل شكل ونمط البيانات المستخدمة في حاسب معين إلى النمط الخاص بالنظام القياسي، وتشمل البيانات المتبادلة بين الشركاء: فواتير المبيعات، أوامر الشراء، عروض الأسعار، تقارين الشحن.

[1] محمد بوزيان، عائشة بلحرش، "التجارة الإلكترونية في الجزائر، الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، كلية العلوم. 7 مارس 2004 – الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي

[2] برنامج تمويل التجارة العربية " المعلومات التجارية العربية البينية"، نشرة فصلية رقم 15، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الربع الثالث، 1997، ص 13.

الشكل (): **الارتباط بين الشركات في نظم التبادل الإلكتروني للبيانات**

المصدر: رأفت رضوان "عالم التجارة الإلإلكترونية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاه ر ة، مصر 1999 .ص 128

من خلال الشكل السابق يتبين لنا مراحل التبادل الإلكتروني باستخدام شبكات خاصة [1]:

ففي حالة قيام الشركة (1) بإرسال أمر شراء إلى الشركة رقم (2) فإن برنامج التبادل الإلكتروني للشركة رقم (1) يقوم بتحويل أمر الشراء إلى النظام القياسي المستخدم في التبادل، ثم يتم إرسال).لرسالة باستخدام الشبكة الخاصة المؤمنة إلى الشركة رقم (2)

يقوم برنامج التبادل الإلكتروني بتحويل الرسالة المستقبلة من نمط النظام القياسي إلى النمط المستخدم بحاسبات الشركة (2)، وبالتالي يمكن لحاسب الشركة التعامل معها دون أي حاجة إلى إجراء أي عمليات إعادة إدخال محتوياتها.

وقد ظهرت هذه التقنية خلال سنوات السبعينات والثمانينات، عندما أدركت المؤسسات أن السبي لا لوحيد لاستمرارها وقدرتها على المنافسة هو ضرورة تسريع تبادل المعلومات وتخفيض تكاليف الاتصالات واختزال العمليات الورقية.

وسابقا كانت المستندات المتبادلة بين الطرفين تتضمن تقريبا نفس المعلومات وكانت المؤسسة تنفق الكثير من المال والوقت في إدخال هذه المعلومات في حاسبات وطباعة النماذج الورقية

[1] رأفت رضوان، "عالم التجارة الإلكترونية"، المرجع نفسه، ص 129.

لكل صفقة حتى نهاية سنوات السبعينات، حيث قام المعهد الوطني الأمريكي للمعايير بوضع معيار يتفق عليه البائعون والمشترون، وسمي هذا المعيار بنظام تبادل البيانات الإلكترونية في الولايات المتّحدة.

وتعتبر هذه التقنية حجر الأساس في التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها نظرا ل ما توفّره من مزايا كثيرة من أهمها[1]: تسريع إرسال البيانات وبالتالي زيادة كفاءة العمليات وتوفير الوقت والجهد، كما تساهم في تخفيض المصاريف المتعلّقة بالمعاملات الورقية والتشغيل. ولكن العيب الأساسي لهذا النظام هو تكلفته العالية مما يبقيه حكرا على الشركات ال عملاقة ويحرم الشركات المتوسطة والصغيرة من الاستفادة منه.

وتستطيع الشركات القيام بالاتصالات الإلكترونية وإرسال واستقبال البيانات التجارية المختلفة باستعمال إحدى الوسيلتين:

***استخدام النقل المباشر:**

يعني النقل المباشر قيام ا لشركة بالاتصال عبر شبكة الهاتف أو الخطوط المخصصة للربط المباشر مع كمبيوتر أحد الشركاء، وتتميز هذ ه الطريقة بالبساطة والسهولة وقلّة التكلفة، ولكن من عيوبها إمكانية حدوث أخطاء أثناء نقل البيانات[2].

استخدام شبكة القيمة المضافة:

وتسمى أيضا الشبكة الخاصة المؤمنة، وهي عبارة عن شركة مستقلة تقدم خدمات الاتصال ومعاملات التبادل الإلكتروني (4)، ومن بين هذه الشركات نجد فمن أجل إجراء الاتصال الإلكتروني بين شركاء العمل يستعينون بهذه الشركة لتوفير هذه الخدمة مقابل رسم شهري بالإضافة إلى رسم على كل صفقة تتم.

2-الإكسترانيت:

كما سبق ذكره الاكسترانيت هي امتداد لشبكة الإنترانت الخاصة بمؤسسة معينة على الإنترنيت، بحيث يستطيع الأشخاص المخولون مثل موظفي المؤسسة المتنقلين وبعض الزبائن والموردين

[1] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، "البنوك الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 57.

[2] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، "الشركات الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 85

الوصول إلى البيانات والتطبيقات الموجودة على الأنترانت، أي أن الاكسترانيت هي وصلة بين الشبكات الداخلية "أنترنيت" لمنشأتين أو أكثر، وتستخدم شبكات الاكسترانيت البروتوكولات التقليدية للأنترنيت للاتصال فيما بينها.

"أنترنيت" لمنشأتين أو أكثر، وتستخدم شبكات الاكسترانيت البروتوكولات التقليدية للأنترنيت للاتصال فيما بينها.

ولهذه الشبكات أهمية كبيرة في نشاط المؤسسة، نظرا لمساهمتها في تسهيل عملية الاتصال وتدفق المعلومات داخل وخارج المؤسسة، كما أنّها توّفر ربطا آمًنا ومضموًنا للتجارة الإلكترونية ما بين منشآت الأعمال ومن خلال برنامج الجدران النارية وتوفير شهادات توثيق رقمية للتعريف بهوية المستخدمين، وبالتالي الحد من دخول القراصنة للشبكة والعبث ببيانات الشركة.

خلاصة القول، فإن شبكة الاكسترانيت توفر اتصالا آمنا للشركات عبر الإنترنيت، أما نظام فيوفر اتصالا آمنا أيضا للشركات ولكن عبر شبكات القيمة المضافة.

***التحويل الإلكتروني للأموال**

يتضمن النقل الالكتروني للأموال أي دفعات أو تحوي ل أموال يتم بواسطة الأجهزة الالكترونية والشبكات الحاسوبية كشبكة الانترنت، وبفضله تتم عملية تحويل الأموال إلى أي مكان وفي اقل وقت ممكن بواسطة الوسائل الالكترونية [1]، ويتم التحويل عبر شبكات اتصال خاصة وآمنة، وتساهم هذه الآلية في تسهيل وتسريع المدفوعات الإلكترونية مثل: إشعارات التحويل بين البنوك وعمليات الإيداع المباشر لرواتب العاملين في حسابات في البنك.

ويعتبر التحويل الإلكتروني الأموال من أقدم وأشهر تطبيقات التجارة الإلكترونية، فعلى مر عقود من الزمن كانت البنوك تستخدم تحويلات الأموال الإلكترونية لإجراء المعاملات المالية بين الشركات العملاقة.

***قواعد البيانات التشاركية أو القاسمية:**

هي عبارة عن معلومات مخزنة في قواعد بيانات بطريقة هيكلية منظمة، بحيث يمكن جميع الأطراف المشـاركة في التجارة من الاطلاع عليها، وبالتالي اختصـار الوقت اللازم لإرسـال البيانات واسـتقبالها، وغالبا ما تتم هذه المشـاركة والمقاسـمة عبر نظام الشـبكات الخارجية

[1] محمد نور برهان، عز الدين خطاب، "التجارة الالكترونية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009 ، ص 31

الاكسترانيت، بحيث تتعاون الشركة مع الموردين والعملاء في مجال: التنبؤ بالطلب، إدارة الجرد وتلبية الطلبات التجاري مما يؤدي إلى خفض البضائع المخ زونة وإلى تسريع شحن البضائع والقيام ب التصنيع في الوقت المناسب [1]، وبالتالي فإن تضافر جميع الأطراف ساعد على تحقيق وحدة العمل الإستراتيجي، وقد عندما بدأت الشركات الكبيرة في استخدام الحاسبات الرقمي ة في أداء) ظهرت هذه الفكرة سنة 1957 [2]بعض عملياتها، فمثلا في مجال إدارة المخزون، قامت الشركات بتركيب نهايات طرفية للحاس بالرئيسي عند الموردين الرئيسيين لها وبصورة تتيح للمورد الاطلاع على مستوى المخزون المتاح لدى الشركة من الأصناف التي يقوم بتوريدها لها، ثم يقوم بناء على ذلك بتلبية متطلباتها من هذه الأصناف وتغذية الحاسب بالبيانات مباشرة .

3-توفير خدمة العميل:

إن التسيير الحسن لمصالح الزبون هو الذي يسمح بإقامة علاقة خدمية مستمرة معه، فقد لا تتوقف العلاقة بين البائع والمشتري عند عملية بيع بدائية فقط، بل تستمر بعد البيع في شكل خدمة هذا العميل ومساندته. وقد أصبحت الشركات اليوم تهتم بشكل متزايد بالعميل حيث برز مفهوم التوجه بالعمي والذي يعني قيام الشركة بتركيز جلّ اهتمامها في مجال خدمة العمي وتحقيق الرضا لديه، واعتباره ضمن المنظومة المتكاملة للجودة والتجارة لإلكترونية، ففي عالم التجارة الإلكترونية يعتبر إيجاد الزبائن والمحافظة عليهم وجعلهم سعداء مهمة مختلفة عن مهمة المتار التقليدية، خصوصا وأن المشتري عبر الإنترنيت يختلف في صفاته وخصائصه وطلباته عن المستهلك العادي ، فليست السرعة في تطوير منتج يشتريه النّاس مرة واحدة ولكن البراعة الحقيقية هي في تطوير نظام ومنظمة تدعو الزبائن إلى العودة مرات ومرات[3] ، وحتّى تتمكّ ن المؤسسة من إدارة بشكل جيد عليها القيام بمجموعة من الجهود لكي تتمكّن من كسب زبائن **CRM** علاقاتها مع الزبائن جدد والمحافظة على الزبائن الحاليين ومن بين هذه الجهود:

أ- التميز في تطوير وتحسين المنتوج عبر الإنترنيت:

[11] سعد غالب ياسين، بشار عباس العلاق، "التجارة الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره ، ص 209.

[2] رأفت رضوان، "عالم التجارة الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره ، ص 126

[3] عامر محمد محمود، "التجارة الإلكترونية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص67.

تقوم المؤسسة بدراسة وتحليل حاجات المستهلكين ورغباتهم وأذواقهم من أجل توفير إنتاج مفصل على مقاس كل عميل، وتستخدم المؤسسة في هذه الدراسة أساليب متعددة من بينها الحوار المباشر مع العميل أو الاستمارة التي يدلي فيها هذا العميل ببيانات محددة عن نفسه ومواصفاته، مما يساعد المؤسسة على المراقبة المستمرة لمستوى رضا الزبون عن منتجاتها.

ب- التمييز في الأنشطة الترويجية:

إن الهدف الأساسي للأنشطة الترويجية (الدعاية، المعارض...) هو التعريف بالمنتجات والإقناع بها من اجل شرائها، وبالتالي ينبغي أن يكون الكتالوج الشبكي سهل الاستخدام وشاملا بحيث يوّفر جميع المعلومات المفصلة عن المنتج التي يطلبها العملاء، كما يتوجب على المؤسسة إعلام الزبون بالإصدارات الجديدة ذات العلاقة بالمنتوج.

ج-التميز في توزيع المنتجات:

عند زيارة الزبون لموقع المؤسسة، فإنّه يتوقع أن يجد عروضا لأسعار منخفضة وخصومات، كما يتوقّع أيضا أن تسلّم المنتجات بسرعة وفي الوقت المناسب.

د-توفير الخصوصية والأمان:

إن إحدى الطلبات الرئيسية التي يبحث عنها المستهلكون في اقتصاد المعلومات هي الخصوصية وأن تبقى بياناتهم سرية، وكذلك أن تتم عملية تسوية المدفوعات في بيئة جد آمنة خالية من الاختراقات والسرقات.

هـ- التحاور مع الزبائن:

يتوجب على المؤسسة أن تقدم للزبون مجموعة من خدمات الدعم التي غالبا ما تكون بعد إنجاز عملية البيع والشراء، وتتمّثل هذه الخدمات في التحاور مع الزبائن سواء من خلال البريد الإلكتروني أو مجموعات النقاش، وهذا بهدف الإجابة عن أسئلتهم المتعلّقة بأساليب وشروط شحن البضاعة وكيفية استخدام المنتوج بالطريقة الصحيحة وكذلك الاستفسار عن خدمة إرجاع البضاعة التالفة أو غير المطابقة للمواصفات... وغيرها من الانشغالات الأخرى للزبائن.

وهكذا فإن تجارة السلع والخدمات تتّجه أكثر فأكثر إلى الطابع الخدماتي أي تحويل الاهتمام إلى خدمة الزبائن.

الفرع الثاني: أشكال التجارة الالكترونية

لقد صاحب ظهور التجارة الالكترونية ثورة كبيرة، تمّثلت في تطور وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة استخدامها، ليس فقط بالنسبة للمشروعات، ولكن أيضا على مستوى المستخدمين والمستهلكين في مجالي السلع والخدمات. حيث أن التجارة الإلكترونية هي مفهوم متعدد الأبعاد يمكن تطبيقه من خلال أكثر من شكل، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3/1) أشغال التجارة الالكترونية

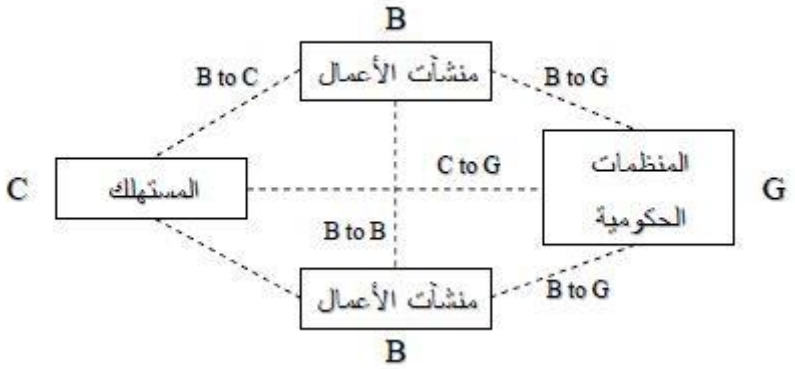

. المصدر: سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، "الأعمال الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص 213

1-التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال (شركة) والمستهلك

إن التجارة الإلكترونية التي تربط بين المؤسسات والمستهلكين (الزبائن) والتي تدعى التجارة التجزئة الإلكترونية أو" التسوق الإلكتروني تعبر عن العلاقة بين الشركات التي تقوم بعرض مختلف أنواع السلع والخدمات التي ترغب في تسويقها عبر الإنترنيت والمستهلك الذي يستعرض السلع المتاحة ويقتني منها حاجياته لإشباع رغباته.

ويمر التسوق الالكتروني بمجموعة من المراحل، فالمستهلك الذي يرغب في الحصول على سلعة ما يزور موقع الشركة العارضة لسلعها ويقوم بالبحث عن الجناح الخاص بنوع السلعة المطلوبة، ثم ينتقي الفئة المعينة داخل الجناح، فتظهر له على شاشة الحاسوب اللائحة النهائية، يختار منها السلعة بالمواصفات التي يريدها، وفي أسفل الشاشة يضع ما يشاء من

مشتريات في سلة البضائع ثم يقوم بضبط الكمية وسعرها النهائي[1]، ويتم الدفع بطرق مختلفة أكثرها شيوعا عن طريق استخدام بطاقات الائتمان، أو الشيكات الالكترونية أو نقدا عند التسليم أو بأي طريقة أخرى ، أما حصول المستهلك على مشترياته فيكون بإحدى الطريقتين:

توصيلها المباشر عبر الشبكة، إذا كانت من النوع القابل للتمييز الرقمي والنسخ عن بعد .

إرسال البضائع والسلع المشتراة بواسطة مندوبي المبيعات أو بالبريد السريع أو بواسطة شركات الشحن.

تشهد التجارة الإلكترونية بالتجزئة تطورا واسعا بسبب انتشار ما يمكن أن يطلق عليه ثقافة الانترنت بين الأفراد في مختلف الدول، حيث لوحظ التقدم الكبير والتعاظم في تكنولوجيا المعلومات وانتشار الحاسبات الشخصية والتكنولوجيا الخلوية في الهاتف المحمول، وحاسبات الجيب... الخ من جهة أولى، واستخدام هذه الوسائل في إجراء المعاملات والاتصالات... من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة ازداد هذا النوع من التعامل بسبب إدراك القائمين على المشروعات أهمية استخدام الوسائل الإلكتروني في الاتصال بالعملاء، والمستهلكين وتوظيفها في هذا الإطار[2].

2-التجارة الإلكترونية بين وحدة أعمال ووحدة أعمال أخرى:

يقصد بها البيع والشراء بين الشركات، سواء كانوا أطراف عملية تجارية، أو شركاء، أو في شكل، ومن الأمثلة على هذا النوع من التجارة الإلكترونية قيام الشر ك ة تبادل بيانات إلكترونيا باستخدام شبكة الاتصالات للحصول على طلبياتها من الموردين واستلام الفواتير، وكذلك القيام بالسداد الإلكتروني.

ويمكننا أن نميز نوعين من التجارة الإلكترونية بين الشركات وهما[3]:

[1] جوهر بن رجدال، "الإنترنيت والتجارة الالكترونية : حالة استيراد الكتاب جامعة سعد دحلب"، مذكرة مق دمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ، ص 73

[2] السيد أحمد عبد الخالق، " التجارة الالكترونية والعولمة "، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] فريد النجار وآخرون، "التجارة والأعمال الإلكترونية في مجتمع المعرفة"، مرجع سبق ذكره ، ص 98

أ- تجارة إلكترونية عمودية بين الشركات

يهتم هذا النوع من التجارة الإلكترونية بنوعية معينة من الخدمات للعديد من الصناعات المجالات، حيث توجد مواقع تقوم بإنشاء وحدات أو جماعات متخصصة في خدمات متخصصة مثلا مجال الرعاية الطبية.

ب- تجارة إلكترونية أفقية بين الشركات

هي مواقع التجارة الإلكترونية التي تهتم بكافة الخدمات التي ترتبط بصناعة معينة من أكثر أنواع التجارة الإلكترونية تعتبر التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال شيوعا في الوقت الحالي، كما أّنها تعد أسلوب من أساليب التعامل الراسخة منذ عدة سنوات خلت، وليس هذا بغريب إذا عرفنا أن التجارة الإلكترونية بدأت أساسا بين المشروعات منذ سنوات، فعلى مر عقود من الزمن كانت البنوك تستخدم تحويلات الأموال إلكتروني والتي تشمل عملية تبادل لمعلومات الحساب بطريقة الكترونية عبر شبكات اتصال خاصة كما أن أنشطة الأعمال كانت تقوم بشكل من التجارة الإلكترونية يعرف باسم: تبادل البيانات إلكتروني على شبكات خاصة والمعروفة باسم شبكات القيمة المضافة وتعد هذه الشبكة منشأة مستقلة تعرض ربط الشركة بمورديها وزبائنها مقابل رسم شهري ثابت، ما يسهل المعاملات ويخفض تكاليف إتمام المعاملات، غير أن هذا النوع من الشبكات كان يتطّلب استثمارات كبيرة وتكاليف باهظة المشترك ملزم بشراء حاسب وبرمجيات وإنشاء وصلات شبكة مباشرة باستخدام خطوط تليفون مستأجرة ودفع رسم عن كل صفقة، مما جعل الكثير من الشركات الصغيرة غير قادرة على تحمل المشاركة في هذا النظام الذي بقي حكرا على الشركات العالمي ة. كما أن التطور السريع الذي شهدته شبكة الانترنت دفع بالعديد من المؤسسات إلى هجرة التطبيقات التجارية القائمة على الشبكات الخاصة، والتحول إلى استعمال تكنولوجيا الانترنت وتبني أدواتها في إجراء معاملاتها التجارية[1].

رغم تضارب التقديرات حول حجم التجارة الإلكترونية ما بين المؤسسات معظمها تتفق على أن هذا الشكل سيشهد تطورا معتبرا خلال السنوات القادمة.

[1] مزغيش جمال، "التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنيت، دراسة حالة توجه المؤسسات الجزائرية نحو التجارة الالكترونية"، مرجع سبق
. ذكره، ص 59.

3-التجارة الإلكترونية بين المشروعات والإدارة المحلية "الحكومية

وهي تغطي كافة التعاملات بين الشركات والمنظمات الحكومية، حيث تقو م الحكومة بعرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الانترنت بحيث تستطيع الشركات أن تطّلع عليها بطريقة إلكترونية، وأن تقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة للتعامل مع مكتب حكومي، ومثال ذلك قيام الشركات بتسوية ضرائبها عبر الانترنت، وكذلك قيام الحكومة بنشرها تفاصيل مشترياتها عبر الإنترنيت ما يمكّن الشركات من الاستجابة لها إلكترونيا.

ويبقى هذا النوع من التجارة الإلكترونية حديث العهد إلاّ أّنه ينال اهتماما متزايدا من قبل مختلف الحكومات التي تحرص الكثير منها على استخدام الوسائل الإلكترونية في مختلف تعاملاتها في إطار مايعرف ب: **"الحكومة الإلكترونية."**

حيث أن للحكومة الإلكترونية عدة فوائد منها[1]:

أ-رفع مستوى الكفاءة الإدارية وترشيد التكاليف:

فتبسيط الأنظمة والإجراءات يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء، وزيادة الكفاءة في تنفيذ الأعمال الحكومية، مع إمكانية نقل المعلومات بدقّة وانسيابية بين الإدارات الحكومية، وتقليص الازدواجية في إدخال البيانات ومنه ربح الوقت.

ب- تحسين جودة الخدمات:

من خلال رفع مستوى الخدمات الحكومية وإمكانية الحصول على هذه الخدمات بسهولة عبر أجهزة الحاسب الآلي وعدم الحاجة إلى المراجعة.

ج- **نمو الأعمال التجارية:**

حيث ستتاح الفرصة للنشر والإعلان عبر شبكة الانترنت عن المناقصات الحكومية وفرص التعاقد لتنفيذ مشاريع مع القطاعات الحكومية المختلفة

[1] شوقي ناجي جواد وآخرون، " الأبعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الأردن: متطلبات النجاح"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،)

. المجلد 3، العدد 3، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2007 ، ص 285.

4-التجارة الإلكترونية بين المستهلك والمنظمات الحكومية

ويقصد بها كافة المعاملات التي تجمع بين المستهلك والحكومة، حيث أن الحكومة تسعى إلى تطوير ما تقدمه من خدمات للجماهير، سواء من حيث الحصول على المعلومات والبيانات، أو تلبية بعض المطالب وبتكلفة قليلة، وخير مثال على ذلك استخراج رخص السيارات والتراخيص للممارسة المهن وصرف الرواتب والمعاشات، سداد الضرائب والفواتير إلكترونيا، وكذلك خدمات المطارات.

ويلاحظ أن هذا النوع من التجارة الإلكترونية يمر بمرحلة الطفولة المبكرة، إلاّ أنّه يتوقع توسعها وانتشارها بسرعة مع بدء استخدام الحكومات لعملياتها الخاصة لتعزيز الوعي بأهمية التجارة الإلكترونية وضمان ازدهارها.

5-التجارة الإلكترونية غير الربحية

يهتم بهذا النوع من التجارة المؤسسات الدينية والاجتماعية والجمعيات الخيرية والتي تكون غاياتها إنسانية، وتركز على خدمة المجتمع العام أو شرائح محددة 2، وُتحول هذه المنظمات غير الهادفة للربح نشاطها عبر الشبكة بغرض تخفيض التكاليف الإدارية، أو تحسين صورة المنظمة، أو كنوع من أنواع مواكبة التطورات التكنولوجية.

المبحث الثاني: واقع التجارة الالكترونية في الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نماذج عن واقع التجارة الالكترونية في العالم وأروبا

لقد ازداد اهتمام الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ خاصة مع تطور التقنية في العالم وازدياد الكبير لمستخدمي الأنترنت والشبكات والاجتماعية وظهور الهواتف الذكية وسرعة الاتصال، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية مجالا لا يمكن تجاهله من طرف الأفراد والشركات التي لابد لها أن تساير التطورات الحديثة في مجالات التكنلوجيا والمتغيرات التي يفرضها السوق والأرقام والإحصائيات الجديدة تؤكد على ذلك.

الفرع الاول: التجارة الإلكترونية في دول العالم

حسب دراسة قامت بها شركةIDC بلغ رقم أعمال التجارة الإلكترونية (B2B) في العالم 12400 مليار دولار نهاية 2012 وبالمقارنة لنفس الدراسة لسنة 2005 بلغ رقم أعمال هذه التجارة4329 مليار دولار هذا ما يؤكد تسارع حجم وتيرة التجارة الإلكترونية من نوع (B2B) والتي تمثل 90 % من حجم سوق التجارة الإلكترونية في العالم، وبالنسبة للتجارة الإلكترونية (B2C) فقد بلغ رقم أعمالها 1200مليار دولار نهاية 2012، والتي بلغ 671 مليار دولار لسنة 2005 وبذلك فإن رقم أعمال التجارة الإلكترونية (B2C) أقل 10 مرات من (B2B) ويعود ارتفاع معاملات التجارة الإلكترونية عبر السنوات لاتساع الاستخدام التجاري للأنترنت التي أصبحت سوقا افتراضيا يجمع الأفراد والمؤسسات من خلال اقتناء السلع كالملابس والكتب والألعاب والبرامج ولقتناء الخدمات كشراء تذاكر السفر والحجز في الفنادق وكراء السيارات...الخ[1]

وحسب دراسة نشرتها Fevad على موقعها الإلكتروني فإن التجارة الإلكترونية في أروبا توقعت أن تصل رقم أعمالها إلى 305 مليار أورو لسنة 2012 مقارنة ب254 مليار أورو محققة لسنة 2011 وهذا بارتفاع قدره 22 في المائة حيث تشكل ثلاث دول مايقرب من 70% من إجمالي السوق الاتحاد الأوروبي: المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا

وعلى الصعيد العالمي فإن أوروبا تهيمن على التجارة الإلكترونية في العالم وتليها الولايات المتحدة.

وفيما يلي جدول يقدم لنا صورة عن مدى مساهمة التجارة الإلكترونية في رقم أعمال المؤسسات الأوروبية لسنة 2010:

الجدول رقم (01) رقم الأعمال المحقق بالتجارة الإلكترونية في المؤسسات الأروبية 2010

[1] صراع كريمة ، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، جامعة وهران ،2014/2013،ص106.

الدولة	رقم الأعمال المحقق بالتجارة الإلكترونية
التشيك	%25
فنلندا	%20
السويد	%19
إيرلندا	%17
المانيا	%17
بريطانيا	%17
الدانمارك	%17
فرنسا	%14
بلجيكا	%13
النمسا	%13
هولندا	%11
الإسبان	%11
إيطاليا	%5

المصدر : http://observatoire- du- numerique.fr/conomie-numerique/ activites- en ligne/ commerce-en-ligne

الفرع الثاني: التجارة الإلكترونية في فرنسا (كمثال)

نظرا لازدهار التجارة الالكترونية وتطورها في الدول المتقدمة فكما وضحنا سابقا أن التجارة الإلكترونية تسيطر عليها أروبا على الصعيد العالمي لتليها الولايات المتحدة الأمريكية ارتأينا أن نعطي مثال عن أروبا بتقديم حالة فرنسا نظرا لتوفر الإحصائيات والأرقام فلقد خصصت فرنسا موقعا إلكترونيا خاصا يرصد آخر التعاملات الإلكترونية وسلوك المستهلكين الفرنسيين اتجاه التجارة الالكترونية ثم قمنا بتقديم حالة الولايات المتحدة الأمريكية كونها ثاني أكبر متعامل في التجارة الإلكترونية في العالم

يقدر عدد مستخدمي الانترنت في فرنسا حوالي40.2 مليون مستخدم من بينهم31.2 مليون مستخدم للأنترنت قام بالشراء عبر الأنترنت في نهاية الفصل الأول لسنة 2012، 96 في المائة من المشترين عبر الأنترنت راضون عن مشترياتهم عبر الأنترنت

وقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية في سنة 2011 حوال 37.7 مليار أورو محققة ارتفاع بنسبة 22 في المائة مقارنة بنسبة 2010 حيث حققت آنذاك رقم أعمال يقدر 31.3 مليار أورو

والملاحظ أن التجارة الإلكترونية في فرنسا تعرف ازدهارا في التجارة وهذا نظرا للارتفاع السنوي فكل سنة تعرف زيادة عن سابقتها

وحسب نفس الموقع فإنه قد تم خلق66000 منصب شغل في إطار التجارة الإلكترونية في فرنسا وحوالي 89 في المائة من الشركات الفرنسية قد قامت في إطار تثمين علاقاتها مع عملائها بتفعيل أنشطتها على الشبكات الاجتماعية وسوف ترتفع النسبة إلى65 في المائة في سنة2012.

أما أكثر الواقع زيارة في فرنسا فهو موقع أمازون بعدد زوار يقدر ب12592000 زائر شهريا بمعدل 10299000 زائر في اليوم.

المبحث الثاني: تحديات والصعاب التجارة الالكترونية

من العقبات التي يجب تجاوزها هي العقبات الثقافية، مثال على ذلك عدد الاشخاص الذين يملكون بطاقات الائتمان وايضا عدد الاشخاص الذين يمكن ان يدفعو بطرق اخرى بشكل غير نقدي "التقليدية" أو "الكاش" قليل، عادة ما تكون الثقة بالنظام المصرفي والدفع الإلكتروني منخفضة فجاءت الحلول وذلك عن طريق التشجيع لاقامة مجتمع يدفع بشكل غير تقليدي.

عمليات الشراء عبر بطاقات الخصم أو الائتمان في ارتفاع، مما طور في خدمات الانترنت وبيع التجزئة. لكن ازدياد عمليات التزوير أدى الى ارتفاع مستوى الفساد، والذي بدوره أدى لعدم تشجع الناس للشراء عبر الانترنت.

تعتبر قلة المعلومات عن الصناعة ايضا مشكلة رئيسية حيث ان معلومات الموثوقة التي تخص السوق نادرة ويفتقد الموظفون الخبرة الرقمية اللازمة للنمو بشكل أسرع. وتحاول العلامات التجارية للبحوث السوقية لإصلاح هذه المشكلة اقامة ومشاركة الابحاث والأفكار بخصوص التجارة الإلكترونية.

كاستجابة لهذه التحديات التي ظهرت، زودت خدمات التجارة الالكترونية بخدمات تمكن من التخلل في المدن ذات المستوى الثاني والثالث كما يتضح من معدل المبيعات وعند المشاركة في حملات التجارة المتنقلة في المنطقة، لاحظت العلامات التحارية ايضا اقبالا على العناصر مرتفعة السعر. الامر الذي يثير دهشتنا هو مدى بيع العناصر مرتفعة الاسعار والسبب وراء ذلك ان العملاء لديهم الخيار الدفع نقدا عند التسليم، مما يقلل المخاطر المتوقعة للعميل ويمكن ايضا العلامات التجارية ان تصل للمناطق التي يقل فيها نسبة انتشار البطاقات الائتماني، كما وزودت قواعد البيانات بروبوتات يمكنها تتبع العمليات الشرائية قصد التحقق من صحتها ومصدرها، واستعمال تقنيات تمنع الباعة من استلام أموالهم حتى التحقق من وصول السلع الى أصحابها.

خاتمة الفصل

تعرف التجارة الالكترونية اليوم معدلات كبيرة للنمو والانتشار نظرا لما لها من خصائص وإيجابيات جعلتها الأسلوب الأفضل للتبادل غير أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة في جميع دول العالم بل نجد في الدرجة الأولى الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي التي سعت جاهدة الى تطوير التقنياتها في هذا المجال للنهوض بالاقتصاد الأوروبي.

خـاتـمـة

في عالم طغت فيه لغة العلم والمعرفة، وأصبح التقدم التكنولوجي السريع والمستمر هو محرك الاقتصاد العالمي، أضحى لزاما على الدول الاوروبية أن تعمل على مواكبة التطورات الحاصلة و تسخير العلم و التكنولوجيا لخدمة الاقتصاد، و بالتالي اغتنام الفرص التي تتاح جراء ذلك، و بعبارة أدق عليها أن تعمل على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بأن تجعل في سلم أولوياتها الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري القادر على الإبداع و توليد المعرفة، و لابد أن تدعم ذلك ببناء قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لدورها الفعال في إيجاد المعار ف و نشرها، كما أن تأثيرها يشمل الاقتصاد بأسره بفعل استخدامه او تطبيقها في مختلف قطاعاته، و من بين هذه التطبيقات التجارة الإلكترونية التي أخذت منذ ظهوره تنتشر في الاقتصاديات المتقدمة بسرعة كبيرة وتحقق نتائج فاقت كل التوقعات، هذه التجارة التي اختصرت الزمن و المسافة و تجاوزت كل الحدود، أصبحت النمط الرئيسي للنشاط التجاري السائد في اقتصاد المعرفة.

ومن هذا الباب جاء تركيزنا على الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الإلكترونية في الاقتصاد الجديد مع إيلاء اهتمام خاص بالعالم العربي. وقد تعرضنا في دراستنا هذه إلى جميع جوانب الموضوع قدر الإمكان، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج، أتبعناها بجملة اقتراحات رأينا أنها مناسبة للدول الاوروبية.

النتائج:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- يرتكز اقتصاد المعرفة بالأساس على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأس المال الفكري الذي يعتبر مصدر خلق المعرفة التي أضحت أهم عوامل الإنتاج، لذلك فإن إرساء أسس متينة تقوم على هذه المرتكزات هو أصعب وأهم تحد يواجه الدول التي بقيت رهينة الاقتصاد التقليدي.
- الفجوة الرقمية هي الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات و الاتصالات، و هي نتيجة لتراكم عدة فجوات (اقتصادية، علمية، ثقافية، سياسية، تكنولوجية....) تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية.

- التجارة الإلكترونية نمط جديد من المعاملات التجارية يشهد إقبالا متزايدا من طرف الأفراد والمنشآت، لما لها من فوائد وميزات لم تكن متوفرة في التجارة التقليدية كاختصار الزمن والمسافة وتخفيض الأسعار وتلبية طلبات محددة للزبائن والتعرف على احتياجاتهم وتطلعاتهم، فقد حققت نتائج فاقت كل التوقعات سواء بالنسبة للدول أو المنشآت التي تبنتها.
- يوجود العديد من النقائص والسلبيات التي تستوجب العمل على القضاء عليها، كمشاكل الثقة، الأمن، الخصوصية والملكية الفكرية، فالتجارة الإلكترونية تبقى كغيرها من التجارب والممارسات بحاجة إلى المزيد من الو قت لتأكيد دورها وإبراز إيجابياتها والتخلص من سلبياتها.
- التجارة الإلكترونية مؤشر هام على مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة، إذ نجدها منتشرة ومزدهرة في البلدان التي أصبحت اقتصاداتها مبنية على المعرفة كدول أمريكا الشمالية وأوروبا، لأن هذا الأسلوب من المعاملات التجارية يعتمد بصفة كبيرة على الوسائط الإلكترونية الموصولة بمختلف الشبكات والتي لا يمكن توفرها في بيئة الاقتصاد التقليدي.
- هناك بعض الدول النامية التي استطاعت أن تقفز خطوات هائلة نحو الأمام في مجالات العلم والتكنولوجيا وتساير التطورات المرافقة لها، مثل دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

إبراهيم العيسوي، **التجارة الإلكترونية**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2003.

إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، **مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر 2005.

أنور بسام، "التجارة الإلكترونية: كيف متى وأين"، الموسوعة العربية للكمبيوتر والإنترنيت على الخط online ، متوفرة على الموقع..www.c4arab.com

برنامج تمويل التجارة العربية " المعلومات التجارية العربية البينية"، نشرة فصلية رقم 15، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الربع الثالث، 1997.

بسيوني هاشم عبد الرؤوف، المفوضية الأوروبية: الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

تتكون مجموعة الدول الأوروبية التي أعلنت اتحادها عام 1985 من 12 دولة وهي، ألمانيا الغربية، فرنسا، إنجلترا، إيرلندا إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا واليونان، (أنظر، محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، د ط، الدار الجامعية، القاهرة، 1999.

جوهر بن رجدال، "الإنترنيت والتجارة الالكترونية: حالة استيراد الكتاب جامعة سعد دحلب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد157، 2004.

حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

زياد شفقان الضرابعة، الإتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

سالم نونغي النجفي وآخرون، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

سامي خليل : الاقتصاد الدولي نظرية التجارة الدولية، ج 1، ط ،1 دار النهضة العر بية، مصر، 2005 .

سعد غالب ياسين، بشير **عباس العلاق "الأعمال الإلكترونية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن2006.

السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي النظرة والسياسات، ط 1، دار الفكر، الأردن، 2011.

شكراني الحسين، البنك الأوروبي للاستثمار وبرنامج التسهيلات الأورو متوسطة "فميب"، بحوث اقتصادية. عربية، العدد 66، ربيع 2014.

شوقي ناجي جواد وآخرون، " الأبعاد المستقبلية للحكومة الالكترونية في الأردن: متطلبات النجاح"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 3، العدد 3، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2007.

طبقا للمادة 258 لمعاهدة الاتحاد الأوروبي: (يمكن للمفوضية الأوروبية تقديم دعوى ضد أحد الدول الأعضاء أمام المحكمة الأوروبية العليا. في تلك الحالة تدرس المحكمة الأوروبية العليا عما إذا كانت إحدى الدول الأعضاء تخالف مادة من مواد المعاهدة في قوانينها أو في تنفيذها).

طبقا للمادة 259 بند 2 إلى بند 4 من معاهدة الاتحاد الأوروبي: يمكن أن تقاضي إحدى دول الاتحاد دولة أخرى أمام المحكمة الأوروبية العليا بعد اللجوء أولا بشكوى مبدئية أمام المفوضية.

عامر محمد محمود، "التجارة الإلكترونية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

عبد القادر بريش، محمد زيدان، "**دور البنوك في تطوير التجارة الإلكترونية**" ، الملتقى الدولي حوال التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،

عبد المطلب الاقتصادي العالمي الآليات– الخصائص – الأبعاد، ط 1، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1998.

عبد المطلب عبد الحميد، اقتصادات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2006.

عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، ط 1، دار أسامة، الأردن، 2008.

عزة العطار، **التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق، منشأة المعارف**، دون طبعة، الإسكندرية، مصر،2003.

فريد النجار وآخرون، **التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة**، الدار الجامعية، مصر 2006.

كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الطبعة 1، الدار الجامعية، مصر، 2001.

كريمة صراع ، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، جامعة وهران ،2014/2013.

محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،329 – 2011.

محمد بوزيان، عائشة بلحرش، "التجارة الإلكترونية في الجزائر، الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول التجارة الإلكترونية، كلية العلوم. 7 مارس 2004 – الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي

محمد نور برهان، عز الدين خطاب، "التجارة الالكترونية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009 .

مردخاي كريانين: الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تر: محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، ط 1، دار. المريخ للنشر، السعودية، 2007 .

منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، "الشركات الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

نجم عبود نجم ، **الادارة الالكترونية، الاستراتجية، الوظائف والمشكلات**، دار المرجع للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2004.

هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر 2010.

مراجع باللغة الأجنبية:

LE MIRE (PIERRE) Droit de l'Union Europeenne – Dalloz – Paris 2001.

Alain charlesLartinet, Ahmed silem, "lexique de gestion", Dalloz, Lyon, 2005.

Layla Abu.khadra , l'avenir deu commerce électronique en jordanie, centre culturel français d'Amman jordanie,2006.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	**I**
الشكر	**II**
قائمة الأشكال والجداول	**III**
مقدمة	**01**
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإتحاد الأوروبي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: قيام الإتحاد الأوروبي	07
المطلب الأول: نشأة الإتحاد الأوروبي	07
المطلب الثاني: توسع الإتحاد الأوروبي	15
المطلب الثالث: مبادئ الإتحاد الأوروبي	16
المبحث الثاني: آليات صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي	18
المطلب الأول: أجهزة الإتحاد الأوروبية الرئيسية	**18**
المطلب الثاني: أجهزة الإتحاد الأوروبي الفرعية	**25**
المطلب الثالث: اهداف الإتحاد الأوروبي	**27**
خلاصة الفصل	30

الفصل الثاني: مفاهيم رئيسية عن التجارة الالكترونية ودور الاتحاد..

المبحث الأول: مفهوم ونشأة التجارة الالكترونية..... **31**

المطلب الأول: ماهية التجارة الإلكترونية..... **31**

المطلب الثاني: خصائص التجارة الإلكترونية..... **35**

المطلب الثالث: تطبيقات وأشكال التجارة الإلكترونية..... **37**

المبحث الثاني: واقع التجارة الالكترونية في الاتحاد الأوروبي **49**

المطلب الأول: أمثلة عن واقع التجارة الالكترونية في العالم وأروبا..... 49

المطلب الثاني: تحديات والصعاب التجارة الالكترونية..... 52

خلاصة الفصل..... **54**

خاتمة..... 55

قائمة المراجع..... /